



الأمم المتحدة  
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية  
الأراضي الفلسطينية المحتلة

كانون الأول 2008

تقرير خاص لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية  
الأراضي الفلسطينية المحتلة

كانون أول 2008

## بدون حماية: عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

في السادس عشر من تشرين الثاني، وفي أعقاب معركة قانونية مطولة، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية أمراً بوجوب مغادرة مستوطنين إسرائيليين منزل عائلة الرجبى الواقع في المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من الخليل (H2). وقد أعلنت محكمة العدل العليا عن تسمية دولة إسرائيل كحارس مؤقت للملك لغاية صدور قرار منفصل يحسم في قضية ملكيته. وفي الرابع من كانون الأول 2008، قامت قوات أمن إسرائيلية بإخلاء هؤلاء المستوطنين بالقوة. اندلعت خلال عملية الإخلاء مواجهات ما بين المستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية مما نجم عنها جرحى في كلا الطرفين.

اتسمت الفترة في أعقاب عملية الإخلاء باستمرار العنف في مدينة الخليل. فقامت مجموعات من المستوطنين بإلقاء الحجارة باتجاه منازل فلسطينية وإضرار النار في المركبات، والحقول الزراعية، والمنازل ومحتويات أحد المساجد. كما حاول المستوطنون الدخول عنوة إلى بيوت فلسطينية. وفي الساعات التي أعقبت عملية الإخلاء، قام مستوطنون بإصابة ستة فلسطينيين من بينهم اثنين بواسطة الرصاص الحي. وبالرغم من جهود الجيش الإسرائيلي، كان من الصعب احتواء الهجمات التي شنها المستوطنون. اندلعت مواجهات في بعض المناطق ما بين مستوطنين إسرائيليين وفلسطينيين والجيش الإسرائيلي، حيث جرح خلالها بعض المستوطنون الإسرائيليين. وحاول عدد إضافي من المستوطنين الدخول إلى الخليل عبر طرق مختلفة من أجل مساعدة من تواجدوا أصلاً في المدينة، غير أنهم منعوا من ذلك من قبل الجيش الإسرائيلي فيما عدا في بعض الحالات الاستثنائية.

لقد انتشر عنف المستوطنين بسرعة إلى مناطق أخرى من الضفة الغربية وذلك كاحتجاج على عملية الإخلاء: ألقت مجموعات من المستوطنين الحجارة على مركبات فلسطينية في أكثر من 12 موقع في يوم الإخلاء، وقاموا بمهاجمة مجموعات سكانية فلسطينية، إشعال الحريق في ممتلكات وأراضي فلسطينية، قطع أشجار الزيتون، تمزيق دواليب السيارات وتخريب ممتلكات أخرى. لقد رد الجيش الإسرائيلي بتكثيف الحواجز ووضع سيارات جيب عسكرية على نقاط إستراتيجية لمنع مستوطنين من الدخول إلى تجمعات سكانية فلسطينية.

تلقي أعمال المستوطنين خلال وفي أعقاب إخلاء منزل الرجبى الضوء على ظواهر تتعلق في سلوك المستوطنين والتي تم تشخيصها خلال عملية المراقبة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية لنشاطات مرتبطة بالمستوطنين في الضفة الغربية. وكما يشير هذا التقرير الخاص الى ان العنف من قبل المستوطنين أمر قائم على نحو منتظم بحيث يستهدف بالأساس مدنيين فلسطينيين وممتلكاتهم بل وكذلك جنود الجيش الإسرائيلي.

نقاط أساسية

\* **ارتفاع في عدد الجرحى الفلسطينيين:** في الأشهر العشر الأولى من عام 2008، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل 290 حادثة مرتبطة بمستوطنين عملوا على استهداف فلسطينيين وممتلكاتهم. يعكس هذا الرقم، وبالرغم من عدم شموليته، اتجاهها مقلقا إذ أنه يفوق العدد الكلي الذي سجله مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في كل من السنتين الماضيتين، (182 و 243 في عام 2006 وفي عام 2007 على التوالي). وبشكل مشابه، تفوق الوفيات والإصابات في صفوف الفلسطينيين جراء حوادث مرتبطة بمستوطنين في عام 2008 عدد الإصابات من الفلسطينيين في كل من السنتين الماضيتين (131 في عام 2008 مقارنة مع 74 في عام 2006 و 92 في عام 2007). ومنذ عام 2006، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل عدد أكبر من القتلى الإسرائيليين على أيدي فلسطينيين في الضفة الغربية مما هو في الحالة العكسية (10 بالمقارنة مع 4). إن عدد الإسرائيليين الذين جرحوا من قبل فلسطينيين خلال تلك الفترة هو أقل من نصف عدد الفلسطينيين الذين جرحوا على أيدي مستوطنين إسرائيليين (116 مقابل 293).

\* **عنف المجموعات:** لقد نفذت أغلبية كبيرة من الحوادث المرتبطة بمستوطنين والتي قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيلها منذ عام 2006 على أيدي مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين بدل أفراد.

\* **انتماء الجرحى إلى الفئات المجتمعية الهشة:** يتألف ما يقرب من نصف عدد الجرحى الفلسطينيين جراء عنف المستوطنين في كل عام ومنذ عام 2006 من الأطفال، النساء والمسنين الذين تجاوزوا السبعين من عمرهم.

\* **نابلس والخليل هي المناطق الأكثر تضررا:** تعاني بعض المناطق في الضفة الغربية من مستويات أعلى من عنف المستوطنين والنشاطات المرتبطة به منها في مناطق أخرى. فمن بين الحوادث التي سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في كافة المحافظات خلال الأشهر الأولى من عام 2008، كانت الأكثر تكرارا في محافظتي الخليل ونابلس بما نسبته 42% و 21% على التوالي. لقد لوحظ هذا الاتجاه في العامين المنصرمين.

\* **المستوطنات، عنف المستوطنين وانعدام فرض القانون:**

- يرجع السبب الأساسي لهذه الظاهرة إلى السياسة التي انتهجتها إسرائيل على مر العقود والمتمثلة بتسهيل وتشجيع استيطان مواطنيها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي، كما يجري تعريفها، عبارة عن عملية لنقل السكان والتي هي محظورة وفقا للقانون الإنساني الدولي.

- وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، تتحمل إسرائيل مسؤولية ضمان النظام والسلامة العامة وحماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة. ونظرا لكونها قوة احتلالية في الضفة، يقع على الجيش الإسرائيلي عبء تنفيذ هذا الالتزام.

- بالرغم من المسؤوليات القانونية المعرفة بوضوح وبعض الجهود المبذولة مؤخرا من قبل الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية، إلا أن السلطات الإسرائيلية ذات العلاقة تفشل في فرض النظام والقانون عندما يدور الحديث عن قيام مستوطنين إسرائيليين بتنفيذ أعمال عنف ضد فلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، وبناء على المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان "يش دين"، يتم إغلاق ما يزيد عن 90% من التحقيقات في أعمال عنف المستوطنين بدون تسجيل أي إدانة. من جهة أخرى، عندما يكون إسرائيليون مدنيون هدفا لعنف فلسطيني، يقوم الجيش الإسرائيلي وبشكل فعلي بمطاردة الفلسطينيين المشتبه بهم؛ فهناك الآلاف من الفلسطينيين الذين يعتقلون ويحاكمون من خلال جهاز المحكمة العسكرية التابع لإسرائيل في كل عام.

\* **التصعيد في مواسم معينة:** يحدث عنف المستوطنين على مدار العام وذلك مع ارتفاع ملحوظ في حجم الأضرار في الممتلكات والأرض خلال فترات النشاط الزراعي المكثف للفلسطينيين (مثلا خلال موسم الزيتون). كما أن هجمات المستوطنين مرتبطة بمحاولات تفكيك بؤر استيطانية. فوفقا لتصريحات المستوطنين، يقوم المستوطنون حاليا بتطبيق إستراتيجية دفع "الثلث الباهظ" لقاء كل محاولة لتفكيك بؤرة استيطانية.

\* **الأثر على الوضع الإنساني:** عنف المستوطنين له أثر بالغ الأهمية على الوضع الإنساني. تتمثل الحصيلة الأكثر خطورة في قتل وجرح رجال، نساء وأطفال فلسطينيين بالرغم من أن النتيجة الأكثر أهمية لا تنعكس في الأرقام. كما أن عنف المستوطنين بالفلسطينيين من خلال إلحاق الضرر بسبل حياتهم. ففي بعض الحالات، تكون هجمات المستوطنين منهجية إلى حد كبير من أجل المساهمة بشكل مباشر في ترحيل (ترانسفير) السكان

الفلسطينيين. من ضمن الأمثلة على ذلك المنطقة H2 في الخليل، قرى فلسطينية صغيرة في مسافر يطا، وقرية يانون في شمالي الضفة الغربية (التي عاد إليها سكانها لاحقاً). لقد تم تحديد معالجة تأثير عنف المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين من قبل المنظمات الإنسانية على أنها حاجة إنسانية مركزية من خلال عملية المناشدة الموحدة لعام 2009.

\* **القلق على الوضع الإنساني:** في غياب تطبيق فعال للقانون من قبل إسرائيل، وفي ظل تصاعد النشاطات الاستيطانية العدوانية، يوجد قلق وتخوف من تدهور الأوضاع بشكل أكبر. وخاصة، القلق من أن يؤدي عنف المستوطنين إلى خسائر وإصابات أكثر في صفوف الفلسطينيين بشكل أكبر، بالإضافة إلى أضرار مرتبطة بهذا العنف وترحيل إضافي للسكان.

## 1- المقدمة

شهد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين ارتفاعاً، وخلال الأشهر العشر الأولى من عام 2008، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل عدد أكبر من الجرحى الفلسطينيين على أيدي مستوطنين منه في أي من السنتين الماضيتين. إن عنف المستوطنين ليس بنشاط إجرامي عشوائي؛ فهو في معظم الحالات ناجم عن دوافع إيديولوجية ويأتي بصورة عنف منظم يكون الهدف من ورائه تأكيد سيطرة المستوطنين على أنحاء المنطقة. وقال مؤخرًا ضابط المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي اللواء غادي شامني، المسؤول عن الضفة الغربية، أن سبب الارتفاع يعود إلى "التشجيع (الذي يلقاه المستوطنون) من قيادة المستوطنين، والحاخامات ومن الجمهور".<sup>1</sup>

يتمثل السبب الأساسي لهذه الظاهرة بالنشاط الاستيطاني لإسرائيل. فعلى مر احتلالها العسكري طويل الأمد، قامت إسرائيل بتسهيل وتشجيع الاستيطان لما يقرب من 470,000 إسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة،<sup>2</sup> مما أدى إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية، الموارد الطبيعية وطرق المواصلات.<sup>3</sup> يحظر القانون الإنساني الدولي<sup>4</sup> وبشكل حازم هذه العملية لنقل مواطنين إلى أراضٍ محتلة. وفي عام 2004، خلصت محكمة العدل الدولية إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي خرق للقانون الدولي، في الوقت الذي قام مجلس الأمن في الأمم المتحدة بالتنديد بالنشاط الاستيطاني لإسرائيل.<sup>5</sup>

إن الحظر على نقل سكان مدنيين إلى أراضٍ محتلة نابع من القلق المتعلق بالأوضاع الإنسانية، بما في ذلك حقيقة أن المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال هم عرضة للتكديس والاستغلال من قبل القوة العسكرية المحتلة، كما أن المدنيين التابعين للدولة المحتلة سوف يحصلون على مكانة فضلى وذلك على حساب السكان الخاضعين للاحتلال. ولقد حدث هذا في الحقيقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث خلق مشروع الاستيطان الإسرائيلي نظامين منفصلين للحقوق والامتيازات يعملان في معظم الأحيان لصالح المواطنين الإسرائيليين وذلك على حساب ما يزيد عن مليوني فلسطيني هم من سكان الضفة الغربية.

تشكل الامتيازات الممنوحة للإسرائيليين في الحركة والوصول، إلى جانب استخدام نظامين مختلفين من القوانين لكل مجموعة سكانية (القانون المحلي الإسرائيلي للإسرائيليين والأوامر العسكرية للفلسطينيين) العناصر الأبرز لهذا التمييز المؤسسي.<sup>6</sup>

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لافتراض بأن الاحتلال العسكري هو وضع مؤقت، يحظر القانون الإنساني الدولي على القوة المحتلة القيام بأية تغييرات ثابتة على الأرض المحتلة، باستثناء فقط لدواعٍ عسكرية.<sup>7</sup> من شأن هذه التغييرات أن تصعب إنهاء الاحتلال، وقد ثبت صحة ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تعزو التقارير الإعلامية الإسرائيلية الارتفاع الأخير في عنف المستوطنين إلى وجود شبان مستوطنين أكثر راديكالية، متأثرين

من "فك الارتباط" الإسرائيلي في عام 2005 من قطاع غزة ومن أجزاء في شمالي الضفة الغربية وهم معارضون بحزم لعميات اخلاء إضافية للمستوطنات.<sup>8</sup> ويفيد مستوطنون عن نيتهم ابتزاز "ثمن" عن كل محاولة لتفكيك "بؤرة استيطانية" - وهي مستوطنات صغيرة جرى إقامتها بدون ترخيص إسرائيلي رسمي.<sup>9</sup> يلاحظ تطبيق هذا الأسلوب مؤخرا من خلال قيام المستوطنين بتعبئة مجموعات كبيرة من مستوطنين آخرين لمهاجمة فلسطينيين في أعقاب محاولات لتفكيك بؤر استيطانية في الخليل. وكنتيجة لذلك، وبعد دفع ثمن سياسة إسرائيل الاستيطانية على مر العقود، يدفع الفلسطينيون من مختلف شرائحهم حاليا الثمن على الجهود المحدودة التي بذلت لإزالة بؤر استيطانية.<sup>10</sup>

لقد تم تنفيذ أغلبية حوادث المستوطنين التي سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية منذ عام 2006 من قبل مجموعات مستوطنين إسرائيليين ضد مدنيين فلسطينيين أثناء قيامهم بمهام حياتهم اليومية - الذهاب إلى المدرسة أو السوق، رعي ماشيتهم، الاعتناء بحقولهم أو حصاد محاصيلهم. وشكل الأطفال من سن الثماني سنوات والمسنين لغاية سن الخامسة والتسعين أهدافا للهجوم.

من الصعب تغطية عنف المستوطنين بشكل كامل، ويعود السبب إلى ذلك بشكل جزئي الى تحول التنكيل من قبل المستوطنين إلى جزء روتيني في حياة بعض الفلسطينيين. ففي العديد من الحالات لا يتم الإفادة بالعديد من الحوادث فيما عدا الأحداث التي تؤدي إلى نتائج ذو أهمية. وفي بعض المناطق مثل الجزء من مدينة الخليل الخاضع للسيطرة الإسرائيلية (H2) أو في قرى محيطة لمستوطنة يتسهار في محافظة نابلس، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل أعمال تنكيل روتينية من قبل المستوطنين وتخويف فلسطينيين بواسطة أساليب متنوعة بدءا من التهديد باستخدام القوة وانتهاء باستخدامها الفعلي.

لعنف المستوطنين تأثير بالغ على الأوضاع الإنسانية. بالرغم من أن النتيجة الأكثر أهمية لا تنعكس في الأرقام، تتمثل الحصيلة الأكثر خطورة في قتل وجرح رجال، نساء وأطفال فلسطينيين. كما يلحق عنف المستوطنين بالفلسطينيين أضرارا من خلال تخريب سبل معيشتهم بواسطة أعمال التدمير أو منع إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية الفلسطينية أو المراعي وتخریب المحاصيل والمواشي الفلسطينية. وفي حالات معينة، يؤثر عنف المستوطنين على قدرة الفلسطينيين من الوصول إلى خدمات أساسية. يشكل الأطفال في جنوبي الضفة الغربية مثلا على ذلك حيث يواجهون هجوما أو تنكيلا منتظما من جانب مستوطنين أثناء ذهابهم إلى المدرسة. لا يقتصر الضرر على ما يتسبب به التهجم على الناس وممتلكاتهم فقط بل أنه ينعكس أيضا في خلق أجواء من الخوف والترهيب، وقد أدى عنف المستوطنين المنهجي في عدد من المناطق إلى ترحيل فلسطينيين.

لقد أثارت الزيادة السريعة في هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين، وكذلك الأمر على جنود الجيش الإسرائيلي، عاصفة من التنديدات من مختلف الأقطاب السياسية ونداءات لتطبيق فعال لفرض القانون في الضفة الغربية.<sup>11</sup> مع هذا، في حين جرى الاعتراف رسميا بأن عنف المستوطنين هو مشكلة قائمة منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وبالرغم من تقديم عدد من اللجان والأفراد الإسرائيليين توصيات لمعالجة الموضوع، فشلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل وضع حد لهذه الظاهرة. لاحظ معلقون الى أن هذا الفشل قد خلق أجواء توفر حماية للتهرب من العقوبة الأمر الذي ساهم في استمرار هجمات المستوطنين.<sup>12</sup> أوضحت مؤخرا المحامية تالي ساسون، معدة التقرير الرسمي لعام 2005 حول بناء البؤر الاستيطانية غير المرخصة، أن مشكلة استمرار عنف المستوطنين لا تتعلق بفرض القانون بل بالإرادة السياسية.<sup>13</sup> وفي هذا السياق، وإلى جانب التزايد في النشاط العدواني للمستوطنين، هنالك قلق من تدهور إضافي في الوضع والذي قد ينجم عنه ارتفاع في الأضرار اللاحقة بحياة المدنيين وسبل معيشتهم.

يعتمد هذا التقرير الخاص على معطيات قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيلها منذ عام 2006، إلى جانب مشاهدات ميدانية، من أجل تحديد الصفات الأكثر شيوعاً للحوادث المرتبطة بالمستوطنين نظراً لتأثيرها على الفلسطينيين. كما أنه يشمل لمحة موجزة عن المشاكل الأساسية في فرض القانون ويحدد الردود الرئيسية التي يجري توفيرها حالياً من قبل المجتمع المدني وغيره للفلسطينيين ضحايا عنف المستوطنين.

## 2. حوادث مرتبطة بالمستوطنين وتؤثر على الفلسطينيين، 2006-2008

منذ عام 2006، يقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل منظم لحوادث مرتبطة بالمستوطنين والتي تقع في الضفة الغربية. ويدمج مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هذه المعطيات في قاعدة معلوماته حول حماية المدنيين. تشمل هذه الفئة أية حادثة تظلها عمل عدواني قام بتنفيذه مستوطنون إسرائيليون أو فلسطينيون الواحد ضد الآخر أو غيرها من الأعمال (مثل أعمال ضد مراقبين دوليين)<sup>14</sup>. كما وتشمل حوادث يقوم الجيش الإسرائيلي كرد فعل على حادث معين شارك فيه مستوطنون إسرائيليون (مثلاً، تقييد حركة الفلسطينيين لدى محاولة المئات من المستوطنين إعادة احتلال مستوطنة). لقد تخلل أغلبية الحوادث التي قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيلها عدوان من قبل مستوطنين على مدنيين فلسطينيين.

توفر معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمتعلقة بالمستوطنين وسيلة لمراقبة تأثير سياسة الاستيطان الإسرائيلية على الأوضاع الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين. لا تعكس الحوادث المسجلة صورة شاملة. وكما سيوضح هذا التقرير، تعاني بعض مناطق الضفة الغربية من مستويات أعلى من العنف ونشاطات ذات صلة منها في مناطق أخرى. ففي المناطق حيث تحول فيها تكتيل المستوطنين إلى عمل روتيني، لا تتم الإفادة عن العديد من الحوادث إلا في الحالات التي أدت إلى نتائج بالغة، ويعزى السبب لذلك ببساطة إلى تحول التكتيل إلى جانب عادي من الحياة اليومية أو لعدم إيمان المتضررين منه أن الإفادة عنه ستجلب أي تغيير. وفي حالات أخرى، لم يستطع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التأكد من تفاصيل حول حادث معين، وبالتالي لم يتم بشملة في قاعدة البيانات. ومع ذلك، ففي حين لا تعكس الأحداث المسجلة الحجم الكامل لعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، فإنها تشكل مؤشراً على اتجاهات محددة.

في كل عام على التوالي منذ عام 2006، يوجد هنالك ارتفاع ثابت في العدد الاجمالي لحوادث المستوطنين التي سجلها مكتب الأمم المتحدة والتي أثرت على الفلسطينيين. وبصورة مماثلة، تجاوز العدد الكلي للحوادث في الأشهر العشر الأولى من عام 2008 العدد الكلي للحوادث التي سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العامين 2006 و2007. لقد تم تسجيل ما مجموعه 182 حادثة في عام 2006، وارتفع هذا العدد إلى 243 في عام 2007 وإلى 290 في الأشهر العشر الأولى من العام 2008.

يعتمد هذا الفصل على أحداث جرى تسجيلها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال الفترة الممتدة من الأول من كانون الثاني ولغاية 31 من تشرين الأول 2008، إلى جانب مشاهدات ميدانية خلال تلك الفترة. وهو يحلل معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من حيث الموقع، النتائج وتوقيت الحوادث المرتبطة بالمستوطنين.

### أ- موقع الأحداث

تقع الحوادث المرتبطة بالمستوطنين والتي سجلت من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالأساس في مناطق محاذية لمستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية. في حين تم تسجيل حوادث في كافة المحافظات خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2008، إلا أنها تكررت أكثر في محافظتي الخليل ونابلس بما نسبته 42% و 21% من مجموع الحوادث على التوالي (أنظر إلى الخريطة).

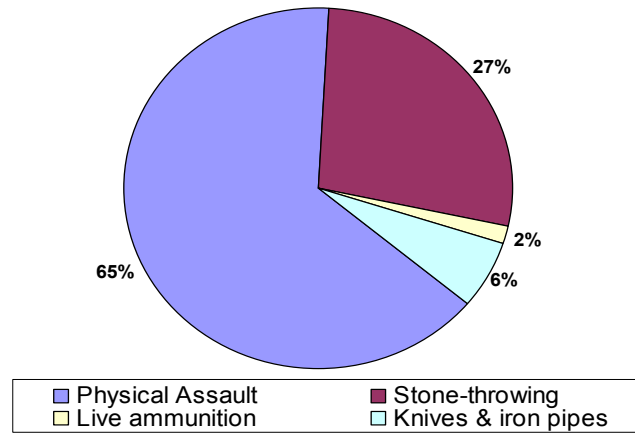
لقد وقع ما نسبته 31% من مجموع الحوادث في عام 2008 في المنطقة H2 من مدينة الخليل؛ ووقع ما نسبته 11% بجانب مستوطنتي يتسهار وبراخا (هار براخا) في محافظة نابلس؛ ما نسبته 9% وقع في المنطقة الجنوبية من الخليل في الظاهرية غربي مسافر يطا في الشرق؛ وما نسبته 10% من الحوادث شارك فيها مستوطنون من مستوطنات نابلس غير يتسهار وبراخا.

شوه هذا الاتجاه أيضا في العامين الماضيين. ففي عام 2007، وقع ما نسبته 42% من الحوادث المسجلة في محافظة الخليل، في حين وقع ما نسبته 27% في محافظة نابلس. وفي عام 2006، تم تعداد ما نسبته 52% من الحوادث في محافظة الخليل، بينما تم تعداد ما نسبته 23% في محافظة نابلس.

#### ب- نتائج الأحداث

يسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حوادث مرتبطة بالمستوطنين بالاعتماد على نتيجة الحادث، مثلا إذا ما نجم عنه إصابات أو تخريب لممتلكات، حرمان وصول الفلسطينيين إلى منطقة ما وغيرها من النتائج. باعتبار أن للحوادث نتائج مختلفة، يتم استخدام تسلسل هرمي يوضع بحسب مدى خطورة النتيجة لكي يجري احتساب كل حادث مرة واحدة فقط. فعلى سبيل المثال، قد ينجم عن إحدى الهجمات إصابة فلسطينية وكذلك ضرر لممتلكات فلسطينية. وفي هذه الحالة، يتم تسجيل الحادث تحت عنوان "إصابة"<sup>15</sup>. وليس تحت "ضرر ممتلكات".

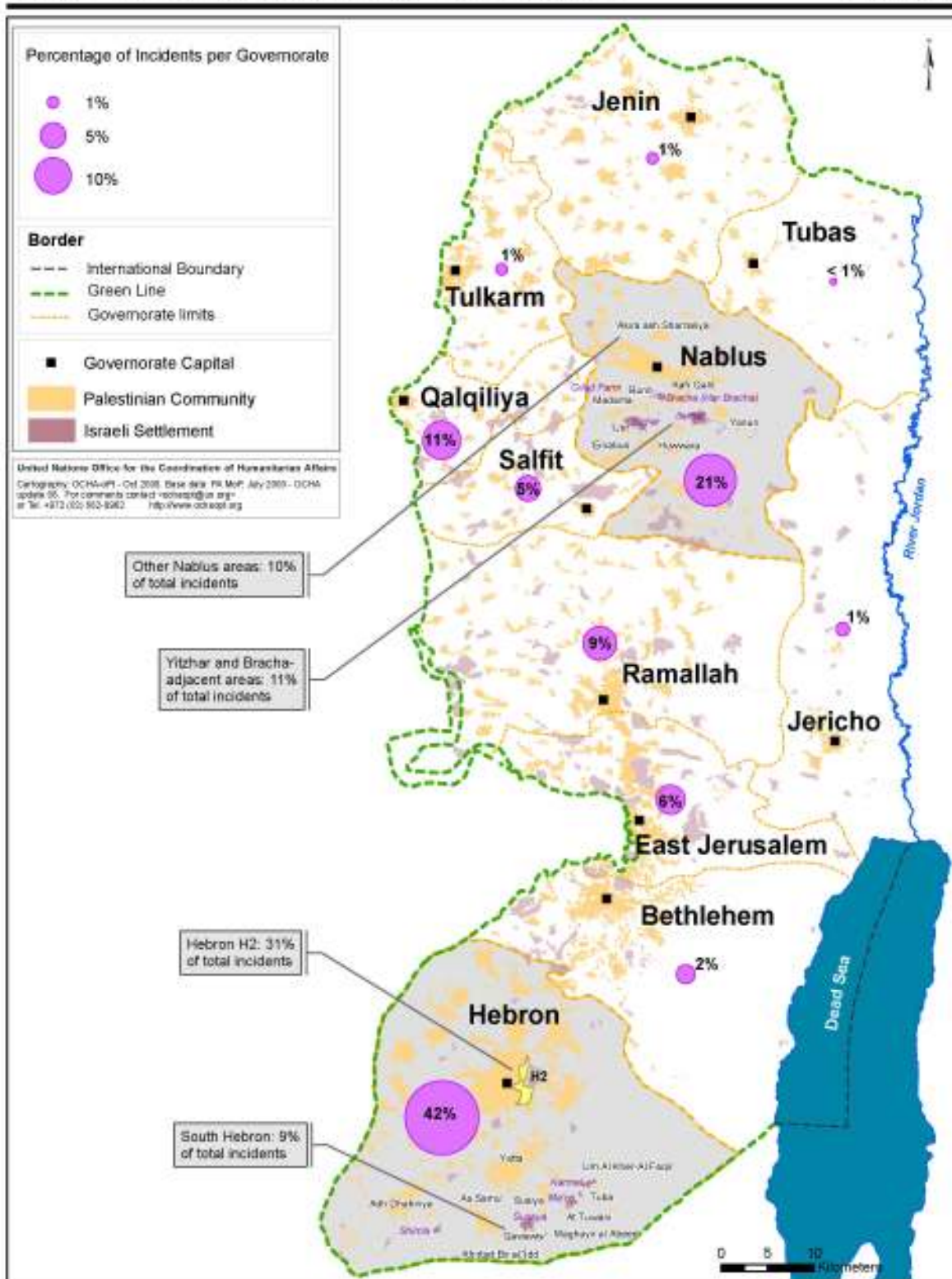
منذ عام 2006، أدت أغلبية الأحداث المرتبطة بمستوطنين (77%) والتي سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إما إلى موت أو جرح فلسطينيين (26%)؛ إلحاق الضرر في ممتلكات فلسطينية (28%)؛ أو حرمان وصول الفلسطينيين إلى مكان، طريق أو منطقة معينين (23%). تشكل هذه الفئات الثلاث أيضا أغلبية الأحداث التي سجلت في كل عام.





### Distribution of Settler-related Incidents affecting Palestinians by Governorate, 1 January - 31 October 2008

December 2008



جدول 1: نتائج حوادث ترتبط بمستوطنين وتؤثر على فلسطينيين، 2006-2008

عدد الحوادث التي نجم عنها:	2006	2007	2008 (الأشهر العشر الأوائل)
إصابات	56	60	71
أضرار في الممتلكات	60	58	79
حرمان الوصول	28	76	62
انتهاك حرمة	12	20	38
"تخويف"	20	15	36
إصابة غير مباشرة <sup>16</sup>	6	14	4
المجموع	182	243	290

i. الإصابات في صفوف الفلسطينيين

من بين 290 حادثة مرتبطة بمستوطنين وأثرت على مدنيين فلسطينيين والتي تم تسجيلها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الشهور العشر الأولى من عام 2008، نجم عنها ما نسبته 24% إصابات فلسطينية: قتل ثلاثة ذكور فلسطينيين، بما فيهم طفل، وجرح 128 (بما فيهم 28 امرأة و21 طفل). تفوق هذه الأرقام المجموع الكلي من إصابات الفلسطينيين المرتبطة بالمستوطنين في عام 2006 (92 إصابة، وفاة واحدة و91 جريح) وفي عام 2007 (74 إصابة جميعها من الجرحى). يتألف ما يقارب نصف مجموع الجرحى الفلسطينيين جراء عنف المستوطنين، في كل عام على التوالي منذ عام 2006، من الأطفال، النساء والرجال من سن 70 عام وما فوق.<sup>17</sup>

وقعت أغلبية الحوادث التي نجم عنها إصابات في الجانب الفلسطيني في محافظة الخليل حيث بلغ عددها 39. من بينها، وقعت 30 حادثة في منطقة H2 من مدينة الخليل. يشكل هذا الرقم ما نسبته 42% من كافة الحوادث التي نجم عنها إصابات. سبعة من مجموع الحوادث التسع المتبقية قد وقعت في المنطقة الجنوبية للخليل. ووقعت حوادث أخرى نجم عنها إصابات في محافظة رام الله (4%) ومحافظة نابلس، حيث أن ستة من مجموع الأحداث الثمانية قد شارك فيها مستوطنون من يتسهار وبراخا.

في كل عام على التوالي منذ عام 2006 كان معظم الجرحى من الفلسطينيين قد أصيبوا نتيجة لاعتداءات جسدية غير مسلحة من قبل المستوطنين. في الأشهر العشر الأولى لعام 2008، شكلت هذه الحالات من الجرحى ما نسبته 65% من مجموع الجرحى الذين تسبب بهم مستوطنون إسرائيليون. لقد تجاوز عدد هؤلاء الجرحى (83) العدد الموازي له في العامين 2006 و2007، حيث تسبب الاعتداء الجسدي بما مجموعه 61 و53 مصاب على التوالي.



الفئة الثانية من حيث عدد للجرحي في العام 2008 كانت تلك التي تسببت جراء إلقاء الحجارة من قبل المستوطنين. شكلت هذه الحوادث ما نسبته 27% من مجموع الجرحى الفلسطينيين في عام 2008. لقد زاد عدد الجرحى جراء إلقاء الحجارة بمقدار الضعف (35) خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2008 مقارنة بالعام 2007، حيث نجم عن إلقاء الحجارة ما عدده 16 من الجرحى.<sup>18</sup> وفي عام 2006، نجم ما نسبته 15% من كافة الحالات، أو 14 جريح، عن إلقاء الحجارة. وفي نفس العام، نجم عدد متساو تقريبا من الجرحى (15) عن إطلاق عيارات نارية من قبل مستوطنين إسرائيليين. مثل هذه الحالات من الجرحى كانت أقل على نحو ملحوظ في الأعوام 2007 و2008، بما مجموعه خمسة جرحى وجرحين على التوالي.

#### الترحيل والتشريد الناجم عن عنف المستوطنين

رأى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى جانب عدد من منظمات حقوق الإنسان، أنه في بعض الحالات تكون هجمات المستوطنين منهجية وأن الرد عليها من جانب السلطات الإسرائيلية ذات العلاقة غائب إلى حد كبير، الأمر الذي يساهم مباشرة في ترحيل سكان فلسطينيين من المنطقة المستهدفة.

في خريف عام 2002، قام سكان القرية الفلسطينية يانون في شمالي الضفة الغربية بعمليات إخلاء واسعة لمنازلهم ليهربوا من الهجمات المنظمة من قبل المستوطنين في المنطقة لأعوام مضت.<sup>19</sup> ولقد عادوا إليها فقط بعد إقامة نشطاء سلام دوليين بشكل فعال في القرية في محاولة لحماية السكان من عنف المستوطنين. ما يزال هذا التواجد الهادف إلى توفير الحماية قائما نتيجة لعمل برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل.<sup>20</sup>

وفي جنوبي مدينة الخليل في الضفة الغربية، وجدت مجموعة "بتسيلم" لحقوق الإنسان وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل في أواخر عام 2006 أنه تم إخلاء ما يزيد عن 40% من الشقق الفلسطينية في مركز المدينة، وإن ما يزيد عن 75% من الأعمال الفلسطينية قد أغلقت بسبب الظروف الحياتية الصعبة الناجمة عن تتكيد المستوطنين وسياسيات التصييق من قبل الجيش الإسرائيلي.<sup>21</sup>

في تشرين ثاني من عام 2005، أجرى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية دراسة بين العائلات الفلسطينية في منطقة مسافر يطا في جنوب الخليل. وأظهرت النتائج أنه جرى ترحيل 75 عائلة (837 نسمة) داخليا والقاطنين في 11 قرية صغيرة في المنطقة في الفترة ما بين 1998 و2002. تواجدت هذه المجموعات السكانية على مقربة من مستوطنات إسرائيلية، وقد جاء ترحيلهم نتيجة لمخاوف أمنية وصعوبات اقتصادية التي نبعث من نشاطات المستوطنين في المنطقة. تعرض معظم السكان المرشحين لهجمات عنيفة من جانب المستوطنين إما مباشرة أو أنهم كانوا شاهدين عليها. ولقد أفيد عن قيام المستوطنين باستهداف السكان الفلسطينيين الذين كانوا مكرهين أكثر على الرحيل. وصرح السكان عن استخدام المستوطنين لأساليب متنوعة، بما فيها إطلاق كلاب باتجاه أطفال ونساء وتسميم الماشية. لقد دفعت عملية الترحيل بأغلبية العائلات إلى حالة الفقر، إذ تحول ما يقارب نصفهم إلى متلقين للمعونات الإنسانية.<sup>22</sup>

*قتلى فلسطينيين على أيدي مستوطنين:* في عام 2008، قتل طفل فلسطيني (17 عاما) على أيدي مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية. وقتل شابان فلسطينيان (19 عاما و22 عاما) على أيدي مستوطنين إسرائيليين في ظروف أثير الجدل حولها: قتل واحد بعد أن أطلق عليه مستوطن النار مدعيا أن الفلسطيني حاول طعنه؛ والآخر توفي خلال رحلة صيد للعصافير برفقة مجموعة فلسطينية، حيث أطلق عليه النار من قبل جندي في الجيش الإسرائيلي بينما كان خارج نطاق وظيفته زاعما أنه كان يرد على إطلاق النار من جانب المجموعة الفلسطينية.<sup>23</sup>

في عام 2007، لم يسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أية وفيات فلسطينية جراء عنف المستوطنين. وفي عام 2006، تم تسجيل حالة وفاة واحدة: أطلقت النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 48 عاما مما أدى إلى مقتله بعد أن قام مستوطن بإطلاق النار على مركبته.

أمثلة على حوادث نجم عنها جرحى في عام 2008:

- 30 آذار: تم الاعتداء جسديا على رجل فلسطيني يبلغ 39 عاما من كفر قدوم في محافظة قلقيلية من قبل مستوطنين إسرائيليين من مستوطنة قدوميم بينما كان يعمل في أرضه.
- 8 حزيران: جرح رجل فلسطيني يبلغ 70 عاما، زوجته البالغة 68 عاما وقريب للعائلة يبلغ 32 عاما وهم من خربة سوسيا الواقعة جنوب يطا في محافظة الخليل. وقد أصيبت الزوجة بجروح بالغة لدى مهاجمة أربعة مستوطنين لهم بأنابيب معدنية وأدوات حادة بينما كانوا يرعون أغناهم في أرض أجرت لهم بالقرب من المستوطنة.
- 13 آب: جرح صبي فلسطيني يبلغ من العمر 13 عاما وهو من منطقة H2 من مدينة الخليل. وقد اصيب بجراح في الرأس بعد أن ألقى مستوطنون إسرائيليون الحجارة باتجاهه في محيط الحرم الإبراهيمي.
- 4 أيلول: نقل صبي فلسطيني يبلغ من العمر 9 سنوات من حارة وادي الحسين في المنطقة H2 في الخليل إلى المستشفى بعد أن تم ضربه على أيدي مجموعة من المستوطنين من مستوطنة كريات أربع ومنزل الرجبى وهو في طريقه إلى بيته.
- 19 تشرين أول: تم الاعتداء جسديا على رجل فلسطيني يبلغ من العمر 45 عاما من قرية عرابية في محافظة جنين عند تعرض مزارعين لاعتداء مستوطنين من مستوطنة ميفو دوتان وهم يقطفون الزيتون في حقولهم. قام المستوطنون بسرقة محصول المزارعين ومنعوه من جني ثمار الزيتون.

## ii. إلحاق الضرر بالمتلكات

خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2008، تألفت المجموعة الأكبر من الحوادث المرتبطة بمستوطنين من حوادث أدت إلى أضرار في المتلكات ولكن بدون وقوع أية إصابات. كان هنالك 79 حالة والتي تشكل ما نسبته 27% من مجموع الحوادث. وفي عام 2007، نجم عن ما نسبته 24% من الحوادث المسجلة أضرار في المتلكات الفلسطينية، ويعكس هذا الرقم انخفاضا عن النسبة المسجلة لعام 2006 والبالغة 33%.

إن قيمة الأضرار اللاحقة بالمتلكات من قبل المستوطنين البالغة وهي ذات تأثير مباشر على سبل حياة الفلسطينيين. تشمل الأحداث المسجلة عام 2008، والتي نجم عنها أضرار في المتلكات ما يلي:

- 1 كانون ثاني: أضرم مستوطنون إسرائيليون من مستوطنتي إفرات وألعيذر النار في مسجد يعود تاريخه إلى ما قبل 700 عام ويقع على أراضي قرية الخضرة بالقرب من المستوطنات (بيت لحم).
- 4 شباط: قام مستوطنون إسرائيليون من البؤرة الاستيطانية حفات غلعاد باقتلاع حوالي 200 شجرة زيتون مزروعة حديثا في أراضي تعود إلى مزارعين فلسطينيين من قرية جت (قلقيلية).
- 16 حزيران: حاولت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين من مستوطنة يتسهار الاعتداء الجسدي على ثلاثة رعاة فلسطينيين، بما فيهم صبي يبلغ من العمر 12 عاما وآخر يبلغ من العمر 14 عاما، وذلك في قرية بورين. بعد نجاح الفلسطينيين الثلاث بالفرار، قام المستوطنون بطعن وقتل ثلاثة حمير.

- 19 حزيران: قام مستوطنون من مستوطنة يتسهار بإضرار النار في أرض زراعية تعود إلى مزارعين من قرى بورين، عصيرة القبلية وعوريف. فأحرقت بالتالي ما يزيد عن 800 دونم من حقول الزيتون (نابلس).
- 14 تموز: هدد مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة بيت إيل راعي قطيع فلسطيني من قرية بيتين وسرق قطيعه المؤلف من 25 رأس.
- 14 أيلول: أحرقت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين من مستوطنة إيتامار حوالي 400 شجرة زيتون مزروعة في أرض تعود لفلسطينيين من قرية عورتا (نابلس).

### هجمات فلسطينية على إسرائيليين في الضفة الغربية

يسجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أيضا أحداثا حيث يقع فيها مدنيون إسرائيليون ضحايا للعنف الفلسطيني في الضفة الغربية. وكما هو الحال بالنسبة لحوادث تستهدف فلسطينيين فإن معطيات الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ليست بالشاملة، بالتالي فهي لا تعكس بصورة كاملة حجم الإسرائيليين المستهدفين من هذا العنف.

*اتجاهات أساسية:* منذ عام 2006، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل عدد أكبر من الإسرائيليين الذين قتلوا على أيدي فلسطينيين في الضفة الغربية مما هو في الحالة العكسية (10 مقارنة مع 4). مع هذا، فإن العدد المسجل للجرحي الإسرائيليين على أيدي فلسطينيين خلال تلك الفترة هو أقل من نصف عدد الفلسطينيين الذين جرحوا من قبل مستوطنين إسرائيليين (116 مقارنة مع 293). بالإضافة إلى ذلك، عدد الأحداث المسجلة المرتبطة بمستوطنين والتي تؤثر على إسرائيليين هو مساو لما نسبته 20% فقط من مجموع الأحداث التي تؤثر على فلسطينيين (155 مقارنة مع 715).<sup>24</sup>

خلال العام 2008، تم تسجيل 78 حادثة مرتبطة بمستوطنين والتي تأثر منها مدنيون إسرائيليون في الضفة الغربية<sup>25</sup>. وهذا العدد يفوق على نحو كبير 40 حادث في عام 2006، و37 حادث في عام 2007. يرجع سبب الارتفاع إلى حد كبير إلى الزيادة الكبيرة في حوادث إلقاء الحجارة من قبل الفلسطينيين والتي سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2008؛ فمن بين 78 حادث مسجل، كان 55 حادث متعلق بإلقاء حجارة على أيدي فلسطينيين. وللمقارنة، وقع فقط ما عدده 24 من هذه الحوادث في عام 2007.

خلال الأشهر العشر الأولى من عام 2008، قتل ثلاثة مدنيين إسرائيليين على أيدي فلسطينيين. وجرح أيضا ما عدد 25: منهم 20 خلال حوادث إلقاء الحجارة، ثلاثة في حوادث طعن، وواحد أطلق عليه النار بعبارة ناري حي وواحد آخر اعتدي عليه جسديا. وقد حدث انخفاضاً في هذا الرقم عنه في عام 2007، حيث وقعت 44 إصابة إسرائيلية في الضفة الغربية من جراء عنف من الجانب الفلسطيني: قتل مدنيين إسرائيليين وجرح 42.<sup>26</sup> وفي عام 2006، وقعت 54 إصابة إسرائيلية من جراء عنف من الجانب الفلسطيني في الضفة الغربية: قتل خمسة إسرائيليين وجرح 49.

### iii. منع الوصول

في عام 2008، كانت حوادث منع الفلسطينيين من الوصول إلى مكان، طريق أو منطقة معينة بسبب مستوطنين إسرائيليين تشكل المجموعة الثالثة من حيث كم الأحداث (21%) والتي سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في هذا العام. وهذه الأحداث تأتي بمعزل عن حوادث أخرى متعلقة بمئات الحواجز الإسرائيلية وعتبات

أخرى على الحركة التي تقيد إمكانية وصول الفلسطينيين إلى شبكة الطرق الرئيسية في الضفة الغربية، والتي يقتصر استخدامها إلى حد كبير على الإسرائيليين.

تشمل حوادث "منع الوصول" حالات يقوم فيها الجيش الإسرائيلي بحرمان وصول الفلسطينيين نظرا لأعمال معينة تتعلق بالمستوطنين في المنطقة. من بين الأمثلة إغلاق مدرسة في المنطقة H2 من الخليل لإتاحة احتفالات المستوطنين خلال الأعياد اليهودية، فرض حظر التجوال على بلدة فلسطينية من أجل إتاحة القيام بعرس للمستوطنين، أو حرمان حركة الفلسطينيين في منطقة ما بسبب مسيرة لمستوطنين.

في عام 2008، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 62 حادثة "منع وصول". ومن هذا المجموع، شمل ما نسبته 60% على حوادث حرمت فيها إمكانية وصول الفلسطينيين إلى شارع الصلوات المؤدي إلى الحرم الإبراهيمي في المنطقة H2 من مدينة الخليل. يشارك في هذه الأحداث بشكل عام مستوطنون مستخدمين القوة الجسدية أو التهديد بالجوء إلى العنف لمنع إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الشارع. تشمل أحداثا أخرى ذات صلة حرمان فلسطينيين من الوصول إلى المراعي وحقولهم الزراعية من قبل مستوطنين، أو منع حرية حركة الفلسطينيين في داخل منطقة معينة من أجل إتاحة زيارة أو وصول المستوطنين إلى المنطقة.

**دفع الثمن: وصف أحد المستوطنين الإسرائيليين أسلوب "الثمن المستوجب" والذي يتم إتباعه حاليا كرد على محاولات لفك بؤر استيطانية:**

"كأللصوص في الليل جاءوا (قوات أمن إسرائيلية). حملوا في الحافلة جرافة، شاحنة جر (تراكتور) وبعض سيارات الجيب وفروا. استغرق كل هذا خمس دقائق. من ناحيتهم، انتهت عملية الإخلاء، ولكن من ناحيتنا كانت تلك فقط بدايتها. قمنا بإعلام المئات من الناشطين ومن ثم تواجدنا في الميدان في دقائق معدودة. توجهنا إلى أكثر من عشرة مواقع في السامرة وبنيامين. ذهبنا إلى مفترقات الطرق، وقرى عربية ومناطق زراعية. قمنا بالتظاهر والاحتجاج وألقينا بالحجارة، أغلقنا الطرقات، أحرقنا الحقول وجرت بيننا وبين قوات الأمن مواجهات. لقد انتهى عهد حاربتنا فيه الشرطة بينما كنا نجلس مكتوفي الأيدي. وقد جاء عهد جديد في يهودا والسامرة. ففي كل عملية إخلاء، أو عملية هدم وتدمير، ولقاء كل حجر يزال، سوف يواجهون بحرب. نحن نسمي هذا "مسؤولية متبادلة"، لأنه في هذه المرة لا يدور الحديث حول حفنة من الناشطين في مستوطنة هنا أو هناك. كما أننا لا نتحدث عن سكان يعيشون على التلال حيث جرى التدمير. فمقابل كل عمل تدميري في تلال جنوبي الخليل، سنضرم النار، وسوف نبتز ثمنا لقاء كل حاوية تدمر بالقرب من هار براخا في جنوبي تلال الخليل.<sup>27</sup>

#### **حالة دراسية 1: قرية بورين في محافظة نابلس**

تقع بورين التي يصل تعداد سكانها حوالي 3,400 فلسطيني، في واد جنوب نابلس. وهي محاطة من الجهة الشمالية والجنوبية بمستوطنتي يتسهار وبراخا (مجموع سكانهما معا حوالي 1,600)، إلى جانب عدد من البؤر الاستيطانية الواقعة على رؤوس التلال المحيطة. منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، يعتبر سكان بورين ضحايا للعنف المتكرر من قبل المستوطنين، والذي نجم عنه جرحى من السكان وأضرار لسبل حياتهم. لقد سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أحداثا لا تحصى من عنف المستوطنين ضد سكان بورين.<sup>28</sup>

وفقا لرئيس مجلس محلي قرية بورين، تغيرت طبيعة هجمات المستوطنين ضد القرية على مر السنين. في الثمانينيات من القرن الماضي، اقتصر عنف المستوطنين من حيث طبيعته ليتألف من أعمال إجرامية ذات هدف معين تنفذ من قبل أفراد أو مجموعات صغيرة من الأشخاص. بعد اتفاقية أوسلو ازدادت هجمات جماعات المستوطنين وتمركزت حول التعرض لاراضي الفلسطينيين. على سبيل المثال، قام مستوطنون في عام 1995 باقتلاع 500 شجرة زيتون و1,500 شجرة تفاح. بعد عام 2000، حدث تصعيد في عنف المستوطنين ضد القرى الفلسطينية. وفقا لرئيس المجلس المحلي للقرية، فإن ما يزيد عدد عن 10,500 شجرة

تم إما أحرقتها أو قطعها أو اقتلعها من قبل مستوطنين ما بين الأعوام 1995 و2008. ليشمل ذلك 8,000 شجرة بعد العام 2000.

تشير التقارير حول بورين إلى حدوث ارتفاع حاد في عدد وشدة الهجمات في عام 2008. بدأ المستوطنون بالتكثف في مجموعات أكبر، بما في ذلك من خلال دعوة أشخاص من مستوطنات أخرى للانضمام إليهم. ومنذ منتصف حزيران 2008، جرى مهاجمة قرويين من بورين تسع مرات. وعلى سبيل المثال، في 19 تموز، وبعد وصول قوات أمن إسرائيلية لإزالة بيت متحرك في البؤرة الاستيطانية حافات شكيد، قام مستوطنون بإلقاء الحجارة على القرويين في بورين وإضرار النار في حقول تعود لملكية فلسطينية، مما أدى إلى إحراق ما يزيد عن 1,200 من أشجار الزيتون. وفي 9 تموز، قامت مجموعة من المستوطنين من براخا بإطلاق ستة صواريخ بدائية الصنع باتجاه بورين. وعلى نحو مشابه، في 24 من تموز، ألقت مجموعة من المستوطنين من يتسهار الحجارة على المنازل والممتلكات الفلسطينية. ولاحقاً، قاموا بقطع محطة كهرباء مما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن بورين، وأضرموا النار في حوالي 3,000 شجرة زيتون وأغلقوا مقطع من الشارع رقم 60 بالقرب من القرية لمدة أربع ساعات.<sup>29</sup>

لقد نجم عن بناء المستوطنات تقليص في إمكانية وصول سكان بورين إلى أراضي القرية. ومع اقتراب مواقع هجمات المستوطنين باتجاه القرية، ازدادت معه كذلك القيود المفروضة على الوصول إلى الأرض. ووفقاً للمجلس القروي، وقبيل بناء المستوطنات، تألفت أراضي القرية من حوالي 18,000 دونم، في حين يمكن للقرويين الآن الوصول فقط إلى 11,000 دونم. ونظراً لخسارة مراعيهم، اضطر مزارعو بورين لبيع ماشيتهم: ففي الوقت الذي كانوا يملكون حوالي 6,000 دابة في أوائل الثمانينات، أصبحوا الآن يملكون حوالي 400.

في عام 2007، شمل ما نسبته 31% (76) من مجموع الحوادث المسجلة حرمان الوصول. يشكل هذا ارتفاعاً مضاعفاً لمثل هذه الحوادث التي وقعت في عام 2006. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى العدد الكبير من الحوادث، 36، حيث جرى فيها تقييد إمكانية وصول الفلسطينيين إلى مناطق في شمالي الضفة الغربية من قبل الجيش الإسرائيلي بسبب المحاولات المتكررة للمستوطنين الإسرائيليين لإعادة احتلال مستوطنة حومش، والتي جرى إخلاؤها خلال "خطة الانفصال" الإسرائيلية عام 2005.<sup>30</sup>

تشمل الحوادث التي سجلت في 2008 التالي:

- 21 كانون الثاني: فرض الجيش الإسرائيلي قيوداً على حركة الفلسطينيين في السوق القديم من البلدة القديمة في الخليل، الواقع في المنطقة H2 من مدينة الخليل، وذلك بسبب زيارة مستوطنين إسرائيليين السوق.
- 8 أيار: أغلق الجيش الإسرائيلي حاجز عناب لمدة 12 ساعة لتسهيل حركة المستوطنين الإسرائيليين إلى مستوطنتي سانور وحوميش المخليتين (طولكرم).
- 26 تموز: منع خمسة مستوطنين من مستوطنة سوسيا جرارين (تراكتورين) فلسطينيين من حرث الأرض بالقرب من سياج المستوطنة (الخليل).
- 16 آب: منع سبعة مستوطنين ملثمون من البؤرة الاستيطانية أسعيل، الواقعة جنوب بلدة السموع، أربعة مزارعين فلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الواقعة على مقربة من البؤرة الاستيطانية (الخليل).

#### iv. هجمات أخرى

كان ما نسبته 12% من الحوادث المسجلة من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأشهر العشر الأولى من عام 2008 عبارة عن عمليات "تخويف" لم يتخللها إصابات أو أضرار في الممتلكات، غير أنها كانت أعمال عنف. تشمل الأمثلة فتح النار على فلسطينيين؛ خطف صبيين راعيين، وإطلاق قذائف هاون محلية الصنع أو صواريخ بدائية باتجاه قرى فلسطينية وذلك من ضمن الحوادث. أحد الأمثلة الصارخة على هجوم "التخويف" قد وقع في 19 تشرين أول من هذا العام خلال موسم قطف الزيتون في هذا العام، حيث قام ما يقرب من 100 مستوطن إسرائيلي من مستوطنة قدوميم بالهجوم على مزارعين فلسطينيين بواسطة الحجارة خلال قيامهم بعملية قطف الزيتون. قام الجيش الإسرائيلي بإخلاء المستوطنين من المنطقة.

ج. هجمات المجموعات مقابل هجمات فردية

منذ عام 2006، نفذت أغلبية كبيرة من الحوادث المرتبطة بالمستوطنين والمسجلة بواسطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من قبل مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين بدل أفراد. يتراوح حجم المجموعة من مستوطنين اثنين ولغاية مئة مستوطن. وقد زاد عدد مثل هذه الحوادث على نحو ثابت منذ عام 2006: سجل ما عدده 156 حادث نفذ من قبل مجموعات من مستوطنين إسرائيليين في عام 2006. ازداد هذا العدد إلى 181 في عام 2007 و إلى 252 في عام 2008. كما أن هذه الأحداث شكلت و بشكل ثابت غالبية الأحداث التي تم التبليغ عنها: في عام 2006 ، شكلت 86% من مجمل الأحداث التي تم تسجيلها اعتداءات من قبل مجموعات من المستوطنين: في عام 2007 ، شكلت هذه الأحداث 74% ، كما شكلت 87% خلال العشرة أشهر الأولى لعام 2008.

#### اعتداءات المستوطنين خلال موسم الزيتون لعام 2008

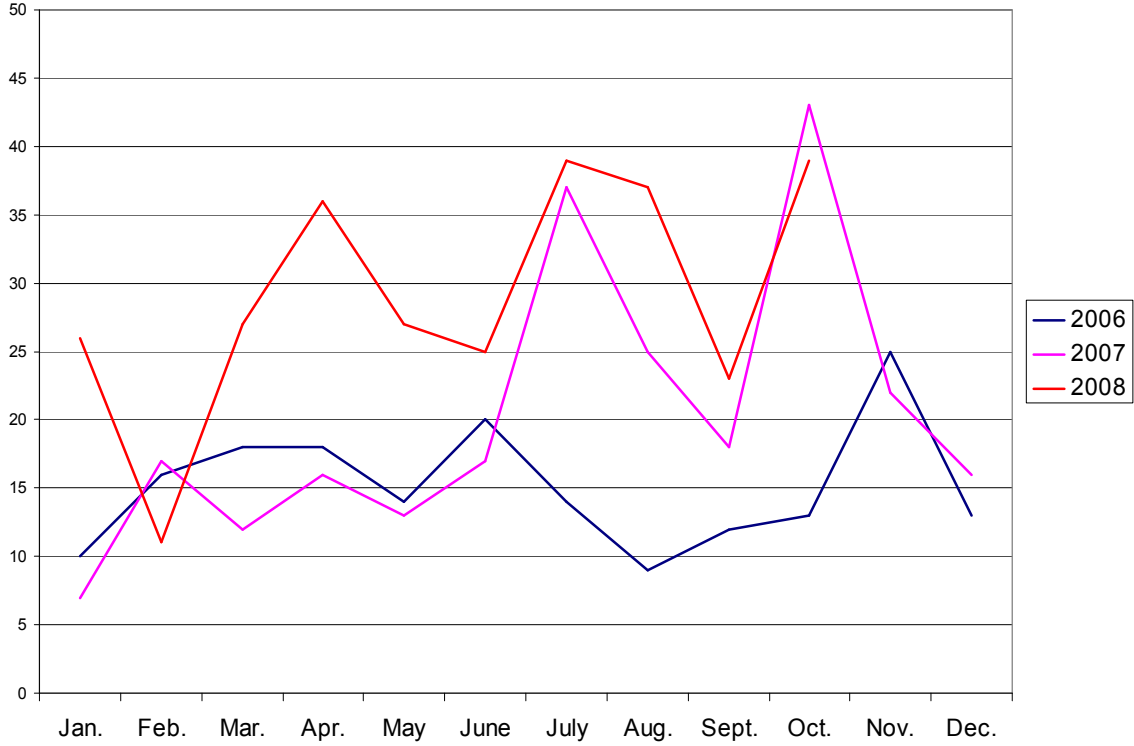
بدأ حصاد الزيتون رسمياً في الضفة الغربية في العاشر من تشرين أول لهذا العام، ومن المتوقع أن يكون هذا الحصاد ذا محصول ضخم. كما كان في الأعوام الماضية، فإن الحصاد في بساتين الزيتون الواقعة بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية، والواقعة على مشارف المستوطنات الإسرائيلية، قد تعرضت لعمليات تخريب من قبل المستوطنين. وقد حصلت هذه الاعتداءات بالرغم من انتشار الجيش الإسرائيلي ومجموعات التضامن الدولية والإسرائيلية في مناطق الاحتكاك لفترات معينة. تم الإبلاغ عن أحداث تتعلق باعتداءات من قبل المستوطنين على المزارعين الذين قاموا بجمع محاصيلهم في جميع مناطق الضفة الغربية: في الشمال، تشكلت مناطق الاحتكاك بشكل خاص حول مستوطنات قدوميم والون موريه ويتسهار وشيلو، كذلك حول البور الاستيطانية شيفوت أمي وهافات غيلاد، بينما حدث هذا في الجنوب بجوار مستوطنات تل رميدة (مناطق الحكم الإسرائيلي في مدينة الخليل)، وكريات أربع واوتنيل كما في قرى نحالين وتقوع الفلسطينية. بشكل عام، اتخذ الجيش الإسرائيلي خطوات فعالة هذا العام في سبيل تحسين التنظيم لعملية الحصاد و تقليص عمليات العنف من قبل المستوطنين.

وفي ما يتعلق بالتوجه العام ، فان غالبية الأحداث التي أسفرت عن ضحايا في عام 2008، قد نفذت من قبل مجموعات من المستوطنين: و قد تم 80% من الأحداث ال 71 التي تم تسجيلها من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية و التي أسفرت عن إصابات في صفوف الفلسطينيين على أيدي مجموعات من المستوطنين. وقد تمت جميع الأحداث باستثناء ثلاثة منها والتي تم تسجيلها في منطقة H2 في الخليل في عام 2008، على أيدي مجموعات من المستوطنين.

### ث. تسجيل وقت الأحداث

استمرارية الأحداث خلال العام: منذ كانون الثاني من عام 2006، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل الأحداث المتعلقة بالمستوطنين شهريا. في كل عام، وصل تسجيل الأحداث إلى مستويات دنيا وعليا. في العامين 2006 و 2007 وصل المستوى السنوي للأحداث الشهرية المسجلة أوجه خلال فترة قطف الزيتون (تشرين أول وتشرين ثاني). في عام 2008، كان هناك طعن في المعلومات المتعلقة بالأحداث التي تم تسجيلها بعد بدء موسم الزيتون في تشرين أول 2008 (39 في تشرين أول، بعدما كان 23 في أيلول). هذا يجعل تشرين الأول من أكثر شهرين شهدت أحداثاً في عام 2008 : كما تم تسجيل 39 حدثاً في تموز. وتشير المشاهدات الميدانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن الحاق الضرر بالممتلكات وتدمير الاراضي من قبل المستوطنين قد يتزايد في بعض المناطق خاصة خلال أوقات التي تتزايد بها تحركات المزارعين الفلسطينيين بشكل ملحوظ، على سبيل المثال: خلال تجهيز الأراضي أو عملية الزراعة كمزارعين، هي ضرب من ضروب الحركة في الأماكن المتاخمة للمستوطنات.

تشير معلومات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن المواطنين الفلسطينيين أصبحوا محط استهداف عنف المستوطنين وأنهم يدفعون "ثمن" محاولات الجيش الإسرائيلي لإزالة البؤر الاستيطانية. حصل هذا في أواخر شهر تشرين أول لعام 2008، عندما قام الجيش الإسرائيلي وشرطة حرس الحدود بإزالة البؤرة الاستيطانية "فيديرمان" الواقعة في جنوب مستوطنة خارصينا القريبة من مدينة الخليل. قام المستوطنون الذين يقطنون في مستوطنة بيت الرجيبي بإعطاب إطارات 22 سيارة فلسطينية كانت تقف في منطقة قريبة من المستوطنة رداً على عملية الإزالة، كما قاموا بانتراع عشرين حجراً لتوابيت مقبرة مجاورة. وهاجم المستوطنون الإسرائيليون منزلاً مجاوراً عبر إلقاء الحجارة عليه لمدة ساعتين. خلال يومين، قام المستوطنون بإعادة بناء البؤر الاستيطانية مرتين، وقامت قوى الأمن الإسرائيلية بإزالة هذه المباني لاحقاً. مرة أخرى، يدفع الفلسطينيون "ثمن" غضب المستوطنين، حيث قام مستوطنان ملثمان بالاعتداء على منزلين مجاورين للفلسطينيين، مما أسفر عن إصابة سبعة فلسطينيين من ضمنهم ثلاثة صحافيين، وامرأة تبلغ 95 عاماً، فضلا عن الدمار الذي لحق بالمنازل.



وبطريقة مماثلة، في تشرين الثاني من عام 2008 وبعد قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية بإخلاء مستوطنة الرجيبي التابعة لمنطقة H2 في مدينة الخليل، قام قرابة 20,000 فرد من مناصري المستوطنين بالدخول إلى مدينة الخليل. خلال الأسبوع التالي لإصدار الحكم، قام مستوطنون بإلقاء الحجارة على مبنى فلسطيني، وقاموا بتدنيس حجارة قبور لمقبرة إسلامية، كما قاموا بكتابة كلمات معادية على جدران وبوابة أحد المساجد المحلية. وقام المستوطنون في الخليل وفي أنحاء الضفة الغربية بهجمات انتقامية على الفلسطينيين وممتلكاتهم عندما نفذت قوى الأمن الإسرائيلية أمر إخلاء مستوطنة الرجيبي في أوائل كانون الأول.

### 3. تنفيذ القانون أ. المسؤولية

تعد إسرائيل كقوة محتلة المسؤولة عن ضمان النظام العام والأمن في مناطق حكمها. تحدد المادة 43 من ملحق قوانين لاهاي للعام 1907 أن: "عندما تنتقل السلطة الشرعية إلى أيدي المحتل فعلياً، فإنه ليتوجب عليه اتخاذ جميع الإجراءات في سبيل ضمان النظام العام والأمان قدر المستطاع..." تعرض اتفاقية جنيف الرابعة بما يتعلق بحماية المواطنين في أوقات الحرب عدداً من الضمانات لحماية الشعب الخاضع للاحتلال. ومن الجدير بالذكر، إن المادة 27 تنص على ما



يلي: "الأفراد تحت الحماية ... يجب حمايتهم وبشكل خاص من جميع أعمال العنف أو التهديدات بذلك ومن الاهانات والفضول العام". لا ينبع الالتزام الإسرائيلي لحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم من قانون حقوق الإنسان الإسرائيلي فقط، بل من قانون حقوق الإنسان الدولي أيضاً.

إضافة إلى ذلك، فإن اتفاقيات أوسلو نقلت عدداً من المسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية في مناطق الضفة الغربية، ومنعت الاتفاقيات ممارسة قوى الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية صلاحياتها في وجه المواطنين الإسرائيليين. بقيت هذه الصلاحيات في يد إسرائيل.

وفي ردها على التقرير الصادر عن مجموعة "يش دين" لحقوق الإنسان الإسرائيلية فيما يتعلق بعدم تطبيق القانون على الإسرائيليين في الضفة الغربية، قامت وحدة المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بالإشارة إلى أنه في المناطق التي تشهد أعمال الشغب من قبل المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقوم قوى الجيش الإسرائيلي وقوات الشرطة كل من جهته بتطبيق القانون كالاتي: في المناطق التي يتوفر فيها معلومات مؤكدة عن إحدى الأحداث (على سبيل المثال مظاهرة شعبية)، "تكمن المسؤولية الكبرى على كاهل الشرطة الإسرائيلية بينما تقوم قوى الجيش الإسرائيلي بالمساعدة في تأمين المناطق المحيطة". أما في الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات مؤكدة:

في هذه الحالة تصل قوى الجيش الإسرائيلي أولاً، وتتولى أمر تطبيق النظام منتظرة وصول الشرطة الإسرائيلية. وبالتالي، ففي حالة غياب الشرطة يتولى جنود الجيش الإسرائيلي المسؤولية وبشكل ملزم، بما أنه وضع قابل للحدوث، ويقوم الجيش الإسرائيلي بمنع دخول منطقة الأحداث كما يتوجب عليها تفريق جميع الجهات المتواجدة بهدف المحافظة على الدليل سليماً إلى حين وصول الشرطة... وإذا ما استدعت الضرورة، فإن قوى الجيش الإسرائيلي مخولة ومضطرة لحجز واعتقال المشتبه بهم في التورط بأي أمر جنائي.

بغض النظر عن الترتيبات المتعلقة بتقاسم الوظائف، هناك مسؤولية على القوة المحتلة في الضفة الغربية لضمان النظام العام والأمان وحماية المواطنين وتقع هذه المهمة على كاهل الجيش الإسرائيلي. مع تكرار الاحتياطات المذكورة أعلاه، وجدت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في عام 2004، أن "حماية السكان المحليين وممتلكاتهم هي أحد المهام الرئيسية التي تقع على عاتق قائد الجيش في الميدان". لذلك، وبينما تم منح الصلاحيات للشرطة الإسرائيلية لتنفيذ جميع الواجبات الشرطية في الضفة الغربية، تبقى المسؤولية على الجيش الإسرائيلي، بينما تتركز المسؤولية الكبرى للأحداث المتعلقة بجميع الأمور الإسرائيلية (بما يتضمن الجيش الإسرائيلي والشرطة) على الحكومة الإسرائيلية.

## الخلفية

منذ أوائل الثمانينيات على أقل تقدير، أصبحت أعمال العنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين تعتبر من قبل السلطات الإسرائيلية على أنها مشكلة. في عام 1981، أسس وزير العدل الإسرائيلي مفوضية تقوم بالتحقيق في الجرائم الجدية التي تم ارتكابها من قبل المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. من ضمن النتائج لهيئة كارب، والتي تم تسميتها على اسم ممثل النائب العام في ذلك الوقت، فإن قوى الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي قد فشلت بالتحرك في سبيل منع أو محاولة منع الهجمات ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، كما فشلت بالتحقيق في الشكاوي المتعلقة بمثل هذه الأفعال.

بينت لجنة شامغار، والتي تم تأسيسها بعد مجزرة عام 1994 التي قتل فيها 29 من المصلين الفلسطينيين على أيدي مستوطن إسرائيلي يدعى باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي في الخليل، أن فشل هيئات تطبيق القانون في عملها بعد تقرير لجنة كارب دل على أنه لم يكن هناك أي تحسن حقيقي في الوضع منذ إظهار نتائجها.

تزايد عدم تطبيق القانون على المستوطنين مرة أخرى في عام 2005 حسب تقرير المحامية تاليا ساسون المتعلق ببناء البؤر الاستيطانية الغير مشرع بها والتي تم تفويضها إلى رئيس الوزراء. يوضح تقرير ساسون أنه هناك مشكلة بما يتعلق بتطبيق القانون على المستوطنين في الضفة الغربية. حسب ما قالت ساسون، فإن جنود الجيش الإسرائيلي يجهلون مسؤولياتهم بما يتعلق بتطبيق القانون في هذه المسألة. إضافة إلى ذلك، فإنهم غير مهتمون بوضع أنفسهم في مثل هذه المواقف. وفي الملخص التنفيذي لهذا الرأي، تقول ساسون: "إن الميل حيال من يخرق القانون من المستوطنين هو المسامحة في أغلب الأحوال. والنتيجة هي تزايد انتهاك القانون".

## حالة دراسية 2: عائلة الجعبري، الخليل

يعد عادل كريم الجعبري (52 عام) وعائلته من الفلسطينيين القلائل الذين يعيشون ما بين مستوطنتي كريات أربع وغيفعات هافوت في مدينة الخليل. نظراً لموقعهم، فقد أضحي الجعبري وأولاده الـ 13 هدف متكرر لهجمات المستوطنين الإسرائيليين. وقد أثرت هذه الأعمال على حياة هذه العائلة اليومية بشكل كبير. حسب ما ورد من الجعبري، الرسالة التي يظهرها المستوطنون واضحة: ارحلوا. هذه أرضنا.

### هجمات المستوطنين المتكررة

شملت الهجمات منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول من عام 2000 ما يلي: حادثي إطلاق نار، وعدد غير محدود من عمليات الرجم بالحجارة، والتهجمات الجسدية على ثلاثة أولاد من عائلة الجعبري خلال ذهابهم إلى المدرسة، ومنع عائلة الجعبري من قطف الزيتون، وحالات لانتهاك حرمة بيت عائلة الجعبري ودخوله.

في شهر نيسان من عام 2006، هاجم مستوطنان ابن الجعبري البالغ 19 عام عندما كان يجمع بعض الحطب خارج المنزل. وعندما هرع الجعبري لمساعدة ابنه، قام المستوطنان بإطلاق

عيارات نارية عليه حيث أطلقوا نحو 20 رصاصة. في شهر آب من عام 2008، قام المستوطنون مرة أخرى بإطلاق العيارات النارية ولكن هذه المرة نحو مجموعة من الأجانب الذين صاحبهم فريق من جمعية حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسلييم، حينما تجمعوا أمام البيت. وبالرغم من أن هذا الحادث قد حصل بوجود جنود من الجيش الإسرائيلي، إلا أنهم لم يتدخلوا.

وحتى احتفالات العائلة باتت محط استهداف للهجمات: في شهر آب من عام 2008، تزوج ابن الجعبري امرأة فلسطينية من حي قريب. عندما وصل أهل العريس إلى منزل أهل العروس، قامت مجموعة من المستوطنين برمح حفل الزفاف بالحجارة والبيض والبندورة. تم التبليغ عن إصابة امرأة حبلى في الشهر السابع كما أصيب زائر بكسر بالأنف. وقام باحث ميداني من بتسلييم بتصوير الحادث ولكنه أصيب أيضاً.

### عدم تطبيق القانون

يبين الجعبري أن الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية قد فشلوا في حماية عائلته أو محاسبة المستوطنين على هجماتهم. ويشير إلى أنه وبالرغم من أن مركز للشرطة الإسرائيلية يبعد عن بيته مسافة دقيقتين سيراً على الأقدام، إلا أنهم لا يأتون أبداً حين استدعائه لهم لحمايته من عمليات رشق الحجارة التي تكاد تكون شبه يومية، مع العلم أنهم يتحركون إذا ما قامت إحدى المنظمات باستدعائهم بالنيابة عن الجعبري.

وبالرغم من أن الجعبري قام بتقديم 15 شكوى في عام 2008، إلا أنه يقول أنه لم يتم إبلاغه عن وضع أي لائحة اتهام، أو توقيف لأي من المستوطنين. شكوى واحدة فقط من أصل 75 شكوى قدمت إلى الشرطة الإسرائيلية كانت قد وصلت إلى المحكمة منذ بداية الاعتداءات في عام 2000: وبعد حادث إطلاق النار في شهر نيسان من عام 2006، حاول الجعبري وولده بتقديم شكوى، ولكنهم اتهموا برمح الحجارة وتم توقيفهم لمدة 13 يوماً بالسجن وترتب على ذلك دفع غرامة مقدارها 2,000 شيكل لكل منهما. حوّل الجعبري جمعية بتسلييم لإثبات حالة ضد مستوطنين، ولكن تم إغلاقها من قبل الشرطة. يقوم محامى جمعية بيتسلييم بمحاولة إعادة فتح القضية. بعد تأجيلها خمس مرات، ينتظر سماع الحكم في كانون ثاني من عام 2009.

قام ممثل مكتب الارتباط الإسرائيلي بزيارة المنزل وسأل عن المعاناة التي تعانيها العائلة حيال اعتداءات المستوطنين وذلك بعد اعتداء مستوطن على أحد المتطوعين لمساعدة الجعبري خلال موسم الحصاد في تشرين الأول من عام 2000. كما كان من المفترض أن يعقد اجتماع مع قائد الجيش الإسرائيلي في المنطقة. غير أنه، حتى في تلك الحالات التي تدخل فيها الجيش الإسرائيلي أو قوى الشرطة، لم يقوموا بما هو مطلوب لإيقاف اعتداءات المستوطنين. وبشكل دائم، يحاول المستوطنون الاستيلاء على جزء من الأرض التابعة للجعبري وذلك من خلال نصب خيمة فيها، حيث تستخدم كمكان للصلاة. تم إزالة هذه الخيمة التي تستخدم لاجتماع المصلين من المستوطنين من قبل الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية عدة مرات ليتم إعادة نصبها في اليوم التالي من قبل المستوطنين.

## ب. فشل تأمين النظام العام و حماية الفلسطينيين

بالرغم من بعض الجهود المبذولة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية مؤخراً، وبشكل خاص خلال موسم قطف الزيتون في العامين 2007 و 2008، إلا أن السلطات الإسرائيلية المختصة فشلت مراراً في فرض القانون حين تعلق الأمر بالمستوطنين الذين يعتدون على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية. وضحت منظمات حقوق الإنسان المراقبة للاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين من قبل المستوطنين الإسرائيليين عدداً من المشاكل المتعلقة بتطبيق القانون:

1. *يفشل الجيش الإسرائيلي والشرطة في اعتراض وإيقاف اعتداءات المستوطنين حين حدوثها:* في حين أن واجب الجيش الإسرائيلي في ضمان النظام العام وحماية الشعب المحتل أصبح واضحاً، حيث أنه هناك مؤشرات تدل أن غالبية جنود الجيش الإسرائيلي المتواجدون في الميدان يعتقدون أن مهمتهم هي حماية المستوطنين. تشير تقارير صحفية إسرائيلية حديثة إلى معارضة بعض الجنود للأوامر التي تقتضي بحماية الفلسطينيين، وفي غالبية الحالات تأتي المعارضة من الجنود الذين يناصرون أعمال المستوطنون. تشير المحامية تالية ساسون في تقريرها الصادر في عام 2005 عن بناء البؤر الاستيطانية الغير قانونية إلى هذه الظاهرة:

*لذلك فإنه لمن الواضح أن الجنود غير مهتمون بتزويد الشرطة بأية إفادات تتعلق بجرائم يتم ارتكابها أمام أعينهم، يبدو أنهم غير مهتمون بالإعلام عن اقتلاع 600 شجرة زيتون بيتسهار وهي عملية جارية على مدار ثلاثة أيام في منطقة مجاورة لمركز عملهم. وعندما طلب من أحد ضباط الجيش الإسرائيلي بأن يرسل جنوده الذين تواجدوا في موقع الحدث للإدلاء بإفاداتهم/شهاداتهم، طلب القائد العسكري من الشرطة الإسرائيلية إخباره عن ماهية الأسئلة التي سيتم طرحها على الجنود سلفاً، وذلك بمثابة شرط مسبق لقبول أو عدم قبول استجواب جنوده (!)، .... وكبدأ عام، لا يريد لجنود الجيش الإسرائيلي أن يكونوا جزءاً من المجابهة ما بين المستوطنين والفلسطينيين بما يتعلق بالأرض والسيطرة على المنطقة.*

وقد بدا واضحاً فشل جيش الدفاع الإسرائيلي في التدخل في الوقت المناسب في شهر أيلول لعام 2008، حيث أظهر شريط مسجل اعتداء أحد المستوطنين على قرية عسيرة القبلية الفلسطينية، كما أظهر فشل جنود الجيش الإسرائيلي المتواجدون في موقع الحدث بالتدخل في محاولة لإيقاف اعتداء المستوطنين. وتأكدت هذه الظاهرة بشكل أكبر من الصحافة الإسرائيلية في تشرين أول من عام 2008، حيث قامت الصحافة الإسرائيلية بالتنويه إلى أن الشرطة الإسرائيلية لم تشرح للجيش الإسرائيلي حقيقة دوره في عملية إخلاء بؤرة استيطانية التي تدعى "فيدرمان فارم"، و ذلك خشية حدوث أية تمرد من قبل جنود الجيش الإسرائيلي.

2. *أصبحت عملية تقديم الشكاوى صعبة.* يواجه الفلسطينيون صعوبات في الوصول إلى مراكز الشرطة في الضفة الغربية لتقديم الشكاوى، واضعين عناوينهم داخل المستوطنات الإسرائيلية. يمكن تقديم الشكاوى أيضاً إلى مكتب التنسيق الإسرائيلي في المنطقة، ولكن حسب ما جاء في تقارير منظمة يش دين، فإن القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على حركة الفلسطينيين صعبت الأمور في بعض الأحيان. ورفض ضباط الشرطة في بعض الحالات الأخرى استلام

الشكاوى. ومن المعضلات الأخرى التي يواجهها الفلسطينيون حين تقديم أية شكوى هي المستندات الداعمة التي تطلبها الشرطة والتي قد لا يستطيع الفلسطينيون الحصول عليها. على سبيل المثال، كشفت مراقبة يش دين عن حالات يُطلب من الفلسطينيين فيها مستندات توثيق غير موجودة غالباً، أو خريطة مسح الأراضي، قبل الموافقة على استلام الشكاوى حيال استيلاء المستوطنين على أراضيهم. نتيجة لهذه المعضلات فإن بعض الفلسطينيين إما لا يستطيعون توفير المستندات أو يختارون أن لا يرسلون الشكاوى. وبعضهم الآخر يخشى تصعيداً في الاعتداءات إذا ما قاموا بتقديم الشكاوى.

3. تعد متابعة الشكاوى أمراً غير كافٍ. وفقاً ليش دين، تعد التحقيقات في عمليات اعتداءات المستوطنين صعبة بسبب النقص في الموارد الإنسانية والمالية التي تحددها الشرطة الإسرائيلية، فضلاً عن جهل هوية المعتدين، ضمن عوامل أخرى.

الأمر المثير للإزعاج والذي يجعل محاكمة المستوطنين على الهجمات التي قاموا بها صعبة هو توجههم المقصود لاستخدام أطفالهم من دون سن الـ 12 عام في تحضير عمليات الاعتداء على الفلسطينيين. يتم حث هؤلاء الأطفال بشكل متكرر على القيام بهذه الاعتداءات، حيث أنهم دون السن القانوني لتتم محاكمتهم على أي جرم؛ تقول السلطات الإسرائيلية أن غاياتها في محاسبة تلك الأطفال محدودة. نسبة إلى مجموعات حقوق الإنسان الإسرائيلية، يستخدم هذا الأسلوب بشكل رئيسي في المنطقة H2 في الخليل، كما تم التبليغ عنه في مناطق أخرى.

من المثير للقلق، تبين يش دين، أن هناك تقصير من قبل الشرطة الإسرائيلية في متابعة التحقيقات في الشكاوى التي يتم تقديمها. على سبيل المثال، قلما تجمع الشرطة الإسرائيلية الأدلة من مواقع الاعتداءات، أو تعد لائحة اتهام فورية لمشبوهين، أو تتحقق من ادعاءات المشبوهين. في حالات أخرى، وجدت يش دين أنه يتم إغلاق ملفات التحقيق دون البحث في جميع الأدلة المتوفرة. وفقاً ليش دين، فإن 90% من ملفات التحقيقات المغلقة المتعلقة باعتداءات المستوطنين والتي تمت متابعتها من قبل المنظمة، أغلقت من قبل الشرطة الإسرائيلية دون توجيه أية تهم للمشبوهين. وفقاً لدراسة قام بها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول العائلات المهجرة من مسافر يطا، فإن نصف العائلات التي تم مقابلتها أكدت تقديم شكاوى للشرطة الإسرائيلية أو للجيش الإسرائيلي بسبب اعتداءات المستوطنين. كما لم ينتج عن أي من تلك الشكاوى عقوبة للمستوطنين. يؤثر عدد القضايا التي تم إغلاقها دون محاكمة يؤثر سلباً على رغبة الفلسطينيين في تقديم شكاوى إضافية دون شك.

مقابل ما جاء أعلاه، يتخذ الجيش الإسرائيلي إجراءات واسعة النطاق في حال تحول الإسرائيليين من موقف الجاني إلى الضحية على يد اعتداءات الفلسطينيين. على سبيل المثال، يقوم الجيش الإسرائيلي وبشكل روتيني في الضفة الغربية بحملات تفتيش واعتقالات في المناطق السكنية الفلسطينية بحثاً عن فلسطينيين متورطين في انتهاكات للأمن ضد أهداف إسرائيلية. في الأشهر العشرة الأولى من عام 2008، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أكثر من 4,000 عملية تفتيش للجيش الإسرائيلي، وأكثر من 3,300 عملية اعتقال لفلسطينيين من الضفة

الغربية. تتحول غالبية هذه الاعتقالات للبحث في نظام المحكمة العسكرية الإسرائيلية الفاعلة في الضفة الغربية، والتي تقوم بإصدار أحكام على الآلاف من الفلسطينيين سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، يفرض الجيش الإسرائيلي عقوبات على تجمعات فلسطينية بأكملها في حال حصول إعداء لاعتداءات من قبل الفلسطينيين ضد الإسرائيليين في منطقة ما. في الأشهر التسعة الأولى من عام 2008، ما يقارب من 29,000 فلسطيني من خمسة مناطق في الضفة الغربية قضاوا 600 ساعة كاملة تحت نظام حظر التجول الذي فرضه الجيش الإسرائيلي، وذلك بسبب رشق بعض الفلسطينيين مركبات إسرائيلية بالحجارة في مناطق مجاورة. تعد هذه الردود بعيدة جداً من نموذج تطبيق القانون والعقوبات المتخذة في حق المستوطنين عند اعتداءاتهم.

علاوة على ذلك، منذ بداية الانتفاضة الثانية، فرض الجيش الإسرائيلي مئات الحواجز والمعوقات على تحركات الفلسطينيين في الضفة الغربية، لتصل إلى 630 منذ أيلول 2008. تتواجد غالبية المعوقات المادية ومراكز التفتيش التي تصنع نظام الإغلاق هذا، في الطرق الرئيسية والثانوية التي يستخدمها الإسرائيليين في الضفة الغربية، والتي تم تصميمها لمنع الفلسطينيين من استخدام هذه الشبكة من الطرق. أشارت الحكومة الإسرائيلية إلى أن هذه الإجراءات ضرورية، ضمن أمور أخرى، في سبيل حماية الإسرائيليين من هجوم الفلسطينيين في الضفة الغربية.

#### 4. المجتمع المدني يرد على عنف المستوطن الإسرائيلي

في ظل غياب عملية تنفيذ القانون بشكل فعال من قبل السلطات الإسرائيلية، يقوم عدد من الإسرائيليين والفلسطينيين والمنظمات الدولية غير الحكومية بسد الفجوة عن طريق حماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين، مشددين على أن عمليات العنف من قبل المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين تعد مفتاحاً كحاجة إنسانية ماسة لمنظمات الغوث الإنساني في عملية المناشدة الموحدة في عام 2009. يحدد تقويم غير رسمي صادر من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فعاليات ونماذج المساعدات التالية والتي يتم المباشرة بها في الوقت الحالي. تظهر بعض من المنظمات الرئيسية التي تنفذ هذا العمل في القسم المذكور أدناه.

**تقارير المراقبة:** تراقب الكثير من المنظمات عنف المستوطنين، وتقوم بتوثيق هجمات المستوطنين بشكل دقيق، كما تنشر التقارير المتعلقة بالأمر، وأيضا تقوم بدراسات وأبحاث عميقة. وما يتم مراقبته أيضاً هو عملية تعامل هيئات تطبيق النظام الإسرائيلية مع الشكاوى التي تم تقديمها من قبل ضحايا عنف المستوطنين. ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام 2005، يقوم متطوعون لحقوق الإنسان من منظمة يش دين الإسرائيلية بمراقبة نتائج ملفات التحقيقات التي تم فتحها من قبل الشرطة الإسرائيلية في حالات عنف المستوطنين. في عام 2007، بدأت بتسليم مبادرة جديدة يتم من خلالها توزيع كاميرات الفيديو للفلسطينيين لكي يكون باستطاعتهم توثيق (من بين أمور أخرى) هجمات المستوطنين ضدهم. وبالنتيجة، تعد تسجيلات الفيديو التي تم التوصل إليها مفتاحاً في سبيل إبراز قضية عنف المستوطنين وبشكل أساسي في الصحافة الإسرائيلية. ويمكن استخدام هذا التوثيق المصور كدليل لدعم الدعاوى القانونية. جمهور الهدف لهذه التقارير

والمراقبة تشتمل كل من: مراقبي ميثاق حقوق الإنسان للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، والمقررين الخاصين بالأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والقنوات الإعلامية والجمهور العام.

**المرافعة والتحشيد:** تعتبر عملية المراقبة والإفادة أساساً لعملية مرافعة وتحشيد واسعة وذلك من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والجهات المعنية متماثلة في أغلب الأحوال. ومن أهم الجهات التي يتم استهدافها في عملية المرافعة والتحشيد هي السلطات الإسرائيلية والتي هي بدورها المسؤولة عن تطبيق القانون على المستوطنين الإسرائيليين.

**المساعدة القانونية:** تمتد أشكال المساعدة القانونية إلى تقديم الشكاوى في أوقات حدوث هجمات المستوطنين، ومتابعة هذه الشكاوى، وطلب استئناف في حال إغلاق التحقيق دون التوصل إلى نتائج مقنعة، وتقديم العرائض إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بما يتعلق بالقضايا السياسية، وإبراز القضايا المدنية ضد أشخاص من المستوطنين والحكومة الإسرائيلية للدمار الذي خلفه عنف المستوطنين، وإحالة ضحايا عنف المستوطنين إلى مراكز معالجة قانونية.

**المرافقة:** يرافق عدد من المنظمات والأفراد فلسطينيين في بعض الحالات بشكل خاص في المناطق التي يُتوقع أن تشهد عنف من المستوطنين. وهناك أمثلة مثل، مرافقة فلسطينيين في عملية حصاد الزيتون أو عند مراقبة أراضيهم المتاخمة لمستوطنات إسرائيلية، أو مرافقة أطفال فلسطينيين في طريقهم إلى المدرسة في جنوب الخليل. وتقوم بعض المنظمات بمرافقة فلسطينيين إلى مراكز الشرطة في الضفة الغربية لكي يقدموا الشكاوى بخصوص هجمات المستوطنين.

**الدعم النفسي والاجتماعي:** المساعدة النفسية والاجتماعية للأشخاص الذين تعرضوا أو شهدوا مثل هذه الاعتداءات تعتبر شكلاً إضافياً للمساعدة التي يتم تقديمها كرد على عنف المستوطنين.

**المنظمات والوكالات المنفذة:** مؤسسة الحق، مجموعة السياحة البديلة، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وبتسليم، وفرق صانعي السلام المسيحيين، والدفاع عن الأطفال الدولية فرع فلسطين، ومركز هاموكيد للدفاع عن الفرد، الجمعية الدولية للصليب الأحمر، وحركة التضامن الدولية، والمنظمة الدولية النسائية لخدمة السلام، ولجنة الدفاع عن الأرض، ومنظمة أطباء بلا حدود، وعملية الحمامة، ومجموعة المراقبة الفلسطينية، حاخامات لحقوق الإنسان، حماية الأطفال - المملكة المتحدة، والتواجد الدولي المؤقت في الخليل، لجان إتحاد العمل الزراعي، ومتطوعي حقوق الإنسان - يش دين، وجمعية الشبان المسيحية، والزيتون.

## 5. الخاتمة

لقرون عدة، كان لعنف المستوطنين أثراً إنسانياً كبيراً على المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتسببت أعمال العنف بمقتل وجرح المواطنين الفلسطينيين، كما تسببت تهجير في المناطق المستهدفة، وأسفرت عن دمار كبير في الممتلكات الفلسطينية وسبل العيش. بالإضافة إلى الأثر النفسي الكبير الذي يتعرض له الضحايا ومشاهدي أعمال العنف.

كما يشير هذا التقرير إلى أن عنف المستوطنين ليس بعمل جنائي عشوائي يتم من قبل مستوطنين مختلين يتصرفون باستقلالية في الضفة الغربية. يعد الجزء الأكبر من هذا العنف منظماً ومدعماً بمبادئ متطرفة من المجتمع الإسرائيلي والتي تُقترف عن طريق مجموعات. بينما يتعرض بعض الفلسطينيين إلى مستويات أعلى من العنف عن غيرهم، بسبب قربهم من مستوطنات معينة، وقد تأثرت التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية بما يشتمل على القدس الشرقية أيضاً. ومن المثير للقلق، أن نصف الجرحى الفلسطينيين الذين أعلن عنهم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق حقوق الإنسان تقريباً، هم من الأطفال والنساء والمسنين.

والسبب الأساسي لهذه الظاهرة هو وجود المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يخالف للقانون الإنساني الدولي. الإخفاق الأكبر في عملية تطبيق القانون في وجه ظاهرة عنف المستوطنين هو نشاط المستوطنات الغير قانوني المتواصل منذ عقود بالرغم من الحظر الدولي القانوني. وتواصل هذا الانتشار في عام 2008: أعلن مكتب الإحصائيات المركزي الإسرائيلي (ICBS)، أنه خلال منتصف عام 2008 كان هناك ارتفاعاً بنسبة 42% في عدد "بناء الاساسات" لوحدة سكنية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية (باستثناء القدس الشرقية)، مقابل الفترة ذاتها لعام 2007 (1,010 مقابل 709). إضافة إلى ذلك، وبحسب توقعات مكتب الإحصائيات المركزي الإسرائيلي، سوف يتزايد عدد سكان المستوطنات المتواجدة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) خلال الأشهر الستة الأولى من العام لتصل إلى 4.6% مقابل 1.6% في إسرائيل. أعلنت حركة سلام الآن الإسرائيلية أنه خلال هذه الفترة لم يتم إخلاء أي من البؤر الاستيطانية بل تمت إضافة 125 مبنى جديداً منهم 30 منزلاً دائماً إلى المباني الموجودة.

تتفاقم المشكلة المتعلقة بعنف المستوطنين من خلال الانتشار المستمر للمستوطنات الإسرائيلية، فهذا الانتشار المتزايد يؤدي إلى تزايد مناطق الاحتكاك ما بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين. ويعد هذا الواقع بحد ذاته مشكلة بشكل خاص حيث أنه خلال الأعوام الماضية أصبح سكان المستوطنات في الضفة الغربية عدائين بشكل متزايد. تعزي التقارير الصحفية هذا إلى بعض المعارضات من قبل المستوطنين "تهديئة" عام 2005 الإسرائيلية، وأثر المواجهات بين المستوطنين والجيش الإسرائيلي خلال عمليات الهدم لمستوطنة أمونا في عام 2006. اعترف بعض المستوطنون بأنهم يطبقون أساليب جديدة، خاصة في عملية الرد على محاولات إزالة البؤر الاستيطانية. ومن تلك الأساليب الجديدة: يحتشد المئات من المستوطنين مطالبين "بثمن" باهظ من المواطنين الفلسطينيين، وبشكل متزايد، يتمنون على ضباط الأمن الإسرائيليين وقف محاولات إزالة البؤر الاستيطانية.

وفقاً للقانون الإنساني الدولي، فإن إسرائيل كقوة محتلة مسؤولة عن تأمين النظام العام والحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن حماية الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين. يعد غياب عملية تطبيق القانون من قبل السلطات الإسرائيلية العامل الرئيس الذي يسهم في استمرار عنف المستوطنين على مرّ الأعوام. تعد بعض التصريحات الحديثة من قبل القادة الإسرائيليين الذين يدينون عدم انصياع المستوطنين للقانون، ويطالبون بحاسبة مقترفي الاعتداءات، بمثابة



خطوة ايجابية أولى. وقد يُنتج واقع استهداف عنف المستوطنين لجنود الجيش الإسرائيلي بشكل متزايد الآن، ردًا أكبر فاعلية، من قبل السلطات الإسرائيلية، عن ما شاهدناه في السابق.

مع ذلك، فمن المؤسف ذكره، أن مثل هذه الإدانات قد برزت في الماضي، وكلمة الماضي هنا قد تصل إلى أوائل الثمانينيات، كما تم إرسال التوصيات للحكومة الإسرائيلية بالإجراءات الممكنة والواجب اتخاذها لمعالجة المشكلة. تم تأكيد غياب الفعل بسبب عدم وجود النية لذلك، من قبل تاليا ساسون، التي بينت أنه من غير الواقعي أن ننتظر من دولة إسرائيل وأجهزتها تطبيق القانون على المستوطنين، عندما تكون هذه الجهات هي المسؤولة، وبشكل يومي، عن النشاط الغير قانوني في المستوطنات.

وقد أنشأت هذه الاستهانات في تطبيق القانون على مدار تاريخ السلطات الإسرائيلية، جوا من عدم الانصياع للقانون من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. هذا، إلى جانب تزايد حوادث المستوطنين، كما الأساليب الجديدة المتبعة من قبل المستوطنين، القلق حيال تصاعد عنف المستوطنين مما يؤدي إلى زيادة الأثر الإنساني على الفلسطينيين. في سبيل القضاء على مشكلة عنف المستوطنين، يجب إيقاف عمليات الاستيطان، ويجب إخضاع المستوطنات القائمة إلى القانون الدولي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن الدولي. كي يحدث ذلك، لا يوجد بديل عن تطبيق القانون بشكل فوري ضد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، ولحماية الشعب الفلسطيني المحتل، كما هو متفق عليه في القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.

<sup>1</sup>نظر في عاموس هارثيل، "ضابط الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية: عنف اليمين بتشجيع من قيادة المستوطنين"، هارثس، 2 تشرين أول 2008. خلال تركيزهم على حدة الهجمات الأخيرة للمستوطنين، شبه بعض المعلقين الإسرائيليين الأجواء الحالية بالفترة التي سبقت بقليل اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين في 1995 وأثاروا شبح إمكانية عملية قتل أخرى لزعيم إسرائيلي لدواعي أيديولوجية. أنظر على سبيل المثال في مقال أليكس فيشمان بعنوان "تلال الذخائر"، بيبيوت أحرونوت، صفحة 14 ب، 14 تشرين ثاني 2008.

<sup>2</sup>المصدر: دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلي، 2007، ومركز القدس لدراسات إسرائيل.

<sup>3</sup>أنظر في بتسليم، نهب الأرض: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية، أيار 2002.

<sup>4</sup>تقول المادة 49، الفقرة 6، من ميثاق جنيف الرابع المتعلق بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب، أنه "لا يجوز (للقوة المحتلة) إبعاد أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى منطقة تحتلها."

<sup>5</sup>محكمة العدل الدولية، رأي استشاري حول النتائج القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 9 تموز 2004. أنظر كذلك في الملحق 1 من تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير المستوطنات الإسرائيلية وبنى تحتية أخرى في الضفة الغربية على الوضع الإنساني للفلسطينيين، تموز 2007، صفحة 68.

<sup>6</sup>تجبر حواجز الجيش الإسرائيلي وعقبات أخرى أمام الحركة في الضفة الغربية الفلسطينيين على استخدام شبكة طرق رديئة، في حين الإبقاء على الطرق الرئيسية للاستخدام الإسرائيلي بالأساس. عند اتهامه بمخالفة، تحدد قومية المتهم نظام العقوبات الذي سيتم إتباعه لدى إدانته: يحاكم المستوطنون الإسرائيليون بواسطة النظام المحلي لإسرائيل، والذي يوفر حماية أكبر من تلك التي يمنحها نظام المحاكم العسكرية الذي يحاكم بموجبه فلسطيني الضفة الغربية. تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير المستوطنات الإسرائيلية وبنى تحتية أخرى في الضفة الغربية على الوضع الإنساني للفلسطينيين، تموز 2007. أنظر أيضا في "يش دين"، إجراءات في الساحة الخلفية: تطبيق الحقوق بحذافيرها في المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة، كانون أول 2007، صفحة 57-58.

7 على سبيل المثال، أنظر في المادة 55 من أنظمة لاهاي لعام 1907.

8 يعزى إلى ذلك أسباب أخرى من بينها تأثير أحداث عام 2006 في مستوطنة أمونا، حيث قامت قوات أمن إسرائيلية بأعمال هدم متنوعة لهياكل بناء غير مرخصة في المستوطنة. أنظر على سبيل المثال في، روي شارون، أمير رابورت وعميت كوهين، "الضفة الغربية المتوحشة، أرض مشاع"، معاريف، صفحة 8 ب، 8 أب 2008. أنظر كذلك في عاموس هرنيل، "ضابط الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية: "عنف اليمين بتشجيع من قيادة المستوطنين"، هآرتس، 2 تشرين أول 2008.

9 كافة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة محظورة وفقا للقانون الدولي بغض النظر عما إذا جرى ترخيص إقامتها أم لا من قبل الحكومة الإسرائيلية.

10 ما نسبته 40% من مساحة الضفة الغربية المحتلة قد استولي عليها بواسطة مستوطنات إسرائيلية، يؤر استيطانية، قواعد عسكرية، مناطق عسكرية مغلقة، محميات طبيعية بموجب إعلان إسرائيلي أو بنى تحتية أخرى ذات علاقة والتي تقع خارج حدود إمكانية وصول الفلسطينيين إليها أو أنه أحكمت السيطرة عليها في وجه الفلسطينيين. أنظر في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير المستوطنات الإسرائيلية وبنى تحتية أخرى في الضفة الغربية على الوضع الإنساني، تموز، صفحة 8. 2007

11 على سبيل المثال، في بيانها الصادر في 26 أيلول، "أدانت (اللجنة الرباعية) الارتفاع الأخير في عنف المستوطنين ضد مدنيين فلسطينيين" وحثت على "فرض القانون بدون تمييز أو استثناء". وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت هجوما في أيلول على قرية عسيرة القبلية الفلسطينية بـ "مذبحة منظمة" وأمر بمحاسبة الفاعلين.

12 على سبيل المثال، أنظر في جوناثان ليس، "البروفسور زئيف شطيرنهل: القنبلة التي وضعت أمام بيتي توضح تدفق عنف المستوطنين إلى داخل الخط الأخضر"، هآرتس، 28 أيلول 2008، ومقدمة "يش دين"، ما يشبه القانون: فرض القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية، حزيران 2006.

13 جاءت الصياغة من تصريحات لبرنامج خاص بالشؤون القانونية "حكيرا نجدت" مع د. دودي تدمور، بث في راديو الجيش الإسرائيلي في 7 تشرين ثاني 2008.

14 يكون العمل العدواني حادثه نجم عنها إصابات وكذلك حوادث بدون إصابات. وتشمل أنواع الحوادث هجمات عنيفة، جسدية أو مسلحة، أي نوع تنكيل (مثل التخويف والتهديد الجسدي)، مطاردة أشخاص، إلحاق الضرر لفي أملاك خاصة (منازل، أرض، ماشية إلخ) وكذلك التعدي على أملاك خاصة أو محظورة.

15 على نحو مشابه، قد تؤثر إحدى الحوادث على أكثر من مجموعة من الأشخاص (مثلا، قد تؤثر إحدى الحوادث على فلسطينيين، إسرائيليين ونشطاء سلام دوليين). من أجل تقادي التداخل، ولتحقيق أهداف هذا التقرير، فيما عدا الإشارة إلى غير ذلك، تعتمد التغييرات في الاتجاهات على تحليل حوادث سجلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والتي كان لها أثر على فلسطينيين فقط

16 تشمل هذه بالأساس حوادث "دهس وفر" تواجد فيها مشاة فلسطينيين والذين دهسوا بمركبات تحمل لوحة إسرائيلية في الضفة الغربية، وحيث ارتفعت خلالها ادعاءات حول نية مقصودة.؟؟؟؟

17 في عام 2006، تشكل ما نسبته 53% من الجرحى من الأطفال، النساء والرجال في سن 70 وما فوق؛ وفي عام 2007، انخفض الرقم إلى 46%، وفي عام 2008 عاد وارتفع إلى 50%. تعتمد هذه الأرقام على حالات جرحى حيث لا يعرف فيها جيل الشخص المصاب. في عام 2006، تم معرفة الجيل في 90 حالة من أصل 91 حالة؛ وفي عام 2007 عرفت 67 من أصل 74 وعرفت في عام 2008 ما عدده 111 من أصل 128.

18 وقعت 14 حادثه كهذه في عام 2006.

19 وفقا لمسح عام 2007 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ تعداد سكان يانون 102 نسمة في عام 2007. محافظات الضفة الغربية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب 2008.

20 أنظر في حماية يانون (4 تشرين ثاني 2008)، عيد فطر صامت (2 تشرين أول 2008)، وكذلك يانون، قرية واحدة ووصفين اثنتين (6 تشرين أول 2008)، تقارير من أعضاء في برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل في قرية يانون. متوفر على موقع الإنترنت <http://www.easppi.org>

<sup>21</sup> بتسليم - المركز الإسرائيلي للمعلومات حول حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، مدينة الأشباح: سياسة الفصل الإسرائيلية وإخلاء قصري للفلسطينيين من مركز الخليل، أيار 2007، صفحة 14.

<sup>22</sup> أنظر أيضا في بتسليم، مدينة الأشباح، وتقرير بتسليم، أساليب طرد، عنف، تنكيل وغياب القانون في التعامل مع الفلسطينيين في جنوب تلال الخليل، تموز 2005.

<sup>23</sup> للحصول على معلومات حول عمليات القتل هذه، أنظر في التقارير الأسبوعية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول حماية المدنيين في 3 آذار، 31 آذار و 9 أيار 2008. قتل فلسطينيان آخران على أيدي مستوطنين إسرائيليين في 24 كانون ثاني 2005، في أعقاب تسللها إلى مستوطنة غوش عتصيون وطعن وجرح مستوطنين إسرائيليين.

<sup>24</sup> تستنتج هذه الأرقام حوادث كان إما فيها إسرائيليون منفذين لأعمال عنف ضد إسرائيليين آخرين أو أن مجموعات مختلفة من الأشخاص توثروا من جراء الحادث. كما أنها لا تشمل على عدد الجرحى الإسرائيليين المدنيين في هجمات نفذت في داخل إسرائيل.

<sup>25</sup> تستنتج هذه الأرقام حوادث سجلت من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حيث كان فيها الإسرائيليون هم المنفذون (مثلا، جرح مستوطن إسرائيلي من قبل جندي في الجيش الإسرائيلي). في عام 2006، تم تسجيل مثل هذه الحالة؛ وفي عام 2007، وقعت خمس حوادث، ووقعت في عام 2008 ولغاية 31 من تشرين أول ثماني حوادث.

<sup>26</sup> قتل إسرائيليان آخران خلال تبادل لإطلاق النار مع فلسطينيين. لم يتم شملها وكذلك شمل أي من الفلسطينيين الذين قتلوا في تبادل لإطلاق النار على أنها حوادث قتل مرتبطة بمستوطنين.

<sup>27</sup> جاء الاقتباس من روي شارون، أمير رابورت وعميت كوهين، "الضفة الغربية المتوحشة، أرض مشاع"، معاريف، صفحة 88، 8 آب 2008. في تشرين ثاني، في مقالة حول الاجتماع الأخير للمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر، أفادت صحيفة هآرتس أن رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الشاباك)، يوفال ديسكن قد "حذر من أن متطرفين يمينيون يرون سياسة "الثلث المفروض" التي يتبعونها في الرد على كل عملية إخلاء بؤرة استيطانية بواسطة هجمات على جنود و/أو فلسطينيين، كناجحة". أوف بن، "يحضر المستوطنون لحرب، هذا ما يقوله رئيس جهاز المخابرات"، هآرتس، 3 تشرين ثاني 2008. للمزيد من تصريحات المستوطنين حول هذه الإستراتيجية، أنظر في دينا كرافت، "مستوطنون راديكاليون يستخدمون العنف ضد يهود"، وكالة التلغراف اليهودية، 8 تشرين أول 2008 و "الأسوشيتد برس"، "تخلق هجمات المستوطنين المتطرفين للحكومة وجع الرأس"، نشرت في نيوزلاند هيرالد، 30 أيلول 2008.

<sup>28</sup> في الأشهر الأولى من عام 2008، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 14 حادثا منفصلا.

<sup>29</sup> من بين الأحداث أيضا: في 3 تموز، قامت مجموعة من المستوطنين من براخا بالسير باتجاه وسط بورين وفتحت النار على السكان. في 11 تشرين أول، وبعد قطع 18 شجرة زيتون، ألقى مستوطنون الحجارة على مزارعي بورين بينما كانوا يقطفون الزيتون في أرضهم مما أدى إلى جرح امرأة ورجلين.

<sup>30</sup> وقعت أحداث في آذار، نيسان، حزيران، تموز وتشرين أول 2007.